

هيباتيا

النحت في العقول

محمد أبو الغار: تراجع الحريات الأكاديمية يشهد بأن الدولة
مفلسة ولا تدرك تحديات المستقبل

رقابة ذاتية تدعمها المؤسسة البحثية
قيود على الدراسات الشعبية

عميد آداب القاهرة السابق: ينبغي تدخل الدولة في الجامعة

نفيسة دسوقي:
حرية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية "رؤية ميدانية"

شهادات ولقاءات <<

محمد أبو الغار ♦ عماد أبو غازي ♦ محمود إسماعيل
أحمد زايد ♦ صابر عرب

عبر مخصصه للبيع



هيباتيا



مؤسسة حرية الفكر والتعبير
Association for Freedom of Thought and Expression

Tel: (+202) 333 084 41
Madiant Adaa Hayet el tadrir
Gamet el kaheraa - Giza - Blog 9 Apt 92

E-mail: info@afteegypt.org
www.afteegypt.org

تلفون: (٢٠٢) ٣٣٣٠٨٤٤١
مدينة أعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة
عمارة ٩ الدور التاسع شقة ٩٢ - الجيزة



◆ كلمة ◆

كوفى عنان

الأمين العام السابق للأمم المتحدة

فى افتتاح المؤتمر العالمى الأول لرؤساء الجامعات ١٨ - ١٩ يناير ٢٠٠٥ جامعة كولومبيا

"من أوائل الخطب التى ألقيتها بعد تولي منصبى كانت أمام مجموعة متميزة من رؤساء الجامعات من جميع أنحاء العالم . ومنذ البداية، كنت متيقنا أن الجامعات هم شركاء بالغى الأهمية لمنظمة الأمم المتحدة - وهو ما ثبت صحته - وأنتم كمعلمين، وجامعين للعلوم ومنتجين للمعرفة، وكأناس منخرطين بعمق فى إعانة العالم على مواجهة قضايا المعاصرة، قد أضحي دوركم غاية فى الأهمية".

المادة (٤٩) من الدستور المصرى

تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمى والإبداع
الأدبى والفنى والثقافى ، وتوفر وسائل التشجيع اللازمة
لتحقيق ذلك.

حول المؤسسة

مجموعة من النشطاء والمهنيين يعملون بمؤسسة قانونية مستقلة نشأت عام ٢٠٠٦ تحت اسم مؤسسة حرية الفكر والتعبير، وتهتم المؤسسة بالقضايا المتعلقة بتعزيز وحماية حرية الفكر والتعبير .

عن برنامج الرقابة

يأتى اهتمام المؤسسة بإنشاء برنامج الرقابة، نتيجة اهتمامها بحرية الفكر والإبداع سواء كان " علمياً أو فنياً أو ثقافياً أو أدبياً" وذلك لما تتعرض له تلك المجالات من رقابة مستمرة وقيود عديدة، تتبع مصادر عدة منها ما يتعلق بالسلطات الحكومية الرسمية، ومنها ما يرتبط بالمؤسسات الدينية، هذا إلى جانب تلك القيود التى يفرضها المجتمع ذاته لما يتسم به من ثقافة تقليدية تستند بالاساس إلى مقولات الفكر الدينى المنغلقة فى أغلب الأحيان.



هذا المصنّف مرخص بموجب رخصة
المشاع الإبداعي: النسبة، الإصدارة ٤.٠.



النحت فى العقول

بسمة عبد العزيز

عشرته، والتي اختلف إليها رواد التشكيل مثل: راغب عياد، ويوسف كامل، وقد تم افتتاح هذه المدرسة في عام ١٩٠٨ وحوت أقساماً أربعة تختص بالتصوير والزخرفة والعمارة، و-أخيراً-قسماً للنحت، رأسه الفنان الفرنسي "جالوم لا بلان"، وهو القسم الذي شهد مولد المثال العبقري محمود مختار.

مختار ونهضة النحت

ولد مختار عام ١٨٩١ وتوفى عن عمر يناهز الثالثة والأربعين عاماً، وقد استكمل في حياته القصيرة مسيرة النحاتين المصريين العظماء التي كانت قد انقطعت منذ آلاف السنين، ورفع اسم الفن المصري الحديث في أحافل الدولية، وخلف ميراثاً فنياً عالمياً هائلاً من التماثيل والمنحوتات التي أرخت في مجموعها لفترة تاريخية خصبة من الواقع المصري، وتكفى في هذا الصدد الإشارة لتماثيل منها، هما: التمثال الميداني الأشهر "قصة مصر"، وكذلك تمثال "سعد زغلول".

المناخ الثقافي العام لمطلع القرن العشرين

جدير بالذكر أن الفترة التي عاشها مختار قد تمتعت بمناخ منفتح نسبياً،

وبالرغم من الاهتمام الكبير الذي أولاه النحات المصري لتمثيل الملوك، فقد نقل فن النحت إلينا ملامحاً من الحياة العادية في مصر القديمة، إذ أن هناك الكثير من القطع النحتية صغيرة الحجم التي تجسم الفلاح العامل بفأسه، وصانع الجعة، وحامل القرايين، والجنود، وصناع الفواخير، وطاحني الخبواب، بالإضافة لتمثال الكاتب المصري الشهير.

بدايات الانحدار ثم العودة

بأفول الحضارة المصرية القديمة وبداية عصور الاحتلال المتعاقبة، تراجعت مكانة فن النحت تدريجياً، وتوارى المثالون، خاصةً مع بروز المآذير الإسلامية المتعلقة بالتصوير والتجسيد، وقد اتخذ الفن في هذه المرحلة وجهة أخرى مغايرة، فسادت النقوش والزخارف الهندسية وازدهرت على حساب فنون النحت والتصوير، وبحلول القرن السادس عشر وبينما كانت أوروبا تودع عصور الظلام وتبدأ عصور النهضة والتنوير، حيث أبدع الرواد علامات خالدة في مسيرة الفن، كانت مصر صاحبة السبق تتسحب من هذا المضمار، يساق من مبدعيها من يساق إلى الأسانة، ويكتفى فنانوها بالزخرفة والخطوط متجاهلين ميراث عظيم من التصوير والنحت الحجري.

بمرور الوقت وتعاقب العصور تضعف شوكة الدولة العثمانية ونحيء الحملة الفرنسية، ثم ينفرد محمد علي بحكم مصر، ليقوم ببعض التغييرات، ثم يبدأ بعد ذلك فاصل من الاحتلال الإنجليزي في نهايات القرن التاسع عشر.

وفي بدايات القرن العشرين ومع اضمحلال الفكر الظلامي الذي تركته الدولة العثمانية، ومع تراجع الظلال التي ألقت بها على الفن المصري، ظهر بصيص من الضوء، على يد أحد أحفاد محمد علي ويدعى يوسف كمال، الأمير المولع بالفنون التشكيلية والثقافة، الذي جاء ليضع لبنة تأخرت كثيراً ويقوم بتأسيس أول مدرسة للفنون الجميلة في مصر من ماله الخاص، وهي المدرسة التي مثلت بداية نهوض الفن المصري من

والانهيار الذي تحققه مثلاً المعابد والمسلات والأهرامات في وجدان ناظرها هو إحساس مشترك لا ينتقل بالكلمات، بل يمس النفس ويغمرها في سلاسة وانسيابية.

وقد أثبت المصري القديم تفوقاً فريداً في مجالات الفن المتعددة، فقدم للعالم الرسوم والنقوش ذوات الألوان الزاهية، التي مازالت تحتفظ برونقها حتى اليوم على جدران المقابر، وشيد الأبنية والصروح المعمارية العظيمة، وصنع التماثيل من الكتل الحجرية هائلة الأحجام باقتدار ندر أن يوجد، وبراعة فذة أتت بالبشر من شتى أنحاء العالم لتقف أمامها في إجلال وإعجاب ورهبة.

ويعتبر الباحثون أن العصر الذهبي الأول لفن النحت في مصر القديمة قد بدأ من الأسر الثالثة وحتى الأسرة السادسة، أي منذ ٢٧٧٨ وحتى ٢٢٦٠ قبل الميلاد، خلال فترة حكم أربعة من الأسر الملكية، وهي الفترة الزمنية التي بنى خلالها زوسر هرمه المدرج، وشيد الملوك الثلاثة أهرامهم الكبرى الخالدة، التي تقول عنها الباحثة الفرنسية كلير لا لوت: إنها "أرست إلى الأبد دعائم عظمة ومجد هضبة الجيزة"1، وفي ذات الفترة تم نحت تمثال أبي الهول إلى الشرق من الأهرامات ليكون مشرفاً على الوادي، مرتفعاً عن الأرض بما يناهز العشرين متراً وممتداً عليها لمسافة خمسة وسبعين متراً، برأسه الملكي وجسده الذي يمثل أسداً عملاقاً، وملامحه التي تشكل وجه الملك خفرع، وبعيداً عن القيم الجمالية الرصينة المبهرة التي يحملها التمثال فإنه قد ظل شاهماً متحدياً لآلاف الأعوام ومواجهاً لعوامل شديدة القسوة، وتصفه "لا لوت" في كتابها "الفن والحياة في مصر القديمة" L'art et la vie dans l'Egypt ancienne قائلة: "ظل هذا العمل فائق الإتقان على نفس عظيمته وجلاله، فلم تؤثر فيه تلك القذائف المدفعية التي أطلقها عليه أحد أمراء العصور الوسطى، ولم تزل منه المناوشات التي شنها عليه جنود نابليون الفرنسيون، ولم تستطع رمال الصحراء العاصفة التي تهب مع الرياح العاتية أن تطمس معالم العظمة والمجد الثرائية على هذا الوجه"2.



مقدمة

سوف يذكر التاريخ أنه في العقد الأول من مطلع القرن الحادي والعشرين صدرت فتاوى وأحاديث متعاقبة لرجال دين رسميين بينهم كل من "مفتي الجمهورية والبابا شنودة" تحرم فن النحت، وسوف يذكر التاريخ أيضاً أن قسم النحت في كلية الفنون الجميلة قارب أن يخلو من طلابه في نهاية العقد حتى إنه اقتصر على طالب وحيد، وكاد أن يغلق أبوابه.

ما بين عصر الأسرة الثالثة وعصر الفتاوى القاتمة مسافة زمنية واسعة تقارب الخمسة آلاف عام، شهدت مصر خلالها أحداثاً لا تعد ولا تحصى، خاضت ألواناً من الحروب، وطرق أبوابها عشرات الغزاة، أثرت فيهم وتأثرت بهم، ثم رحل من رحل واستقر آخرون وبقيت المنات وربما الآلاف من الآثار الفنية التي أرخت لفترات متنوعة من التاريخ المصري القديم والحديث.

نشأت المعرفة الفنية منذ بدايات الوجود، وسارت جنباً إلى جنب لتتوازي مع تطور المعارف الأخرى الفلسفية منها والعلمية والدينية، واحتفظت لنفسها بموقع متميز كونها تمثل التعبير الأكثر وضوحاً وبروزاً عن حضارة الأمم وحيايتها. ولطالما كان الفن هو الأقرب من السريرة والأوسع انتشاراً والأسهل تلقياً، لا يحتاج من المرء إلماماً بلغة الآخر أو معرفة عميقة بثقافته، فهو يحمل تأثيراً شعورياً ينتقل دون دراسة ودون شرح مستفيض، هو لغة مشتركة بين الناس من كل أرجاء الأرض..





الأمير محمد عبده

وإذا كان الأمير يوسف كمال قد أوقف عدداً من الأراضي الزراعية للإنفاق على مدرسة الفنون التي أنشأها، وإذا كانت هذه المدرسة قد حوت كما ذكر -سالفاً- قسماً للنحت، فإن محكمة مصر الشرعية الكبرى قد أجازت تخصيص هذه الأوقاف على تعليم الفنون وهو ما يعنى بالتبعية أن أحداً من رجال الدين المسئولين وقتها لم يعترض على فن النحت ولم يحاربه ولم يدفع بحرمانيته، ليس هذا فقط بل وأبى إنفاق المال على تعليم دارسيه، بل إن الشيخ الجليل محمد عبده قد كتب عن الفنون الجميلة بما فيها التصوير والنحت في عام ١٩٠٣ فصلاً جاء فيه : " إذا كنت تدري سبباً في حفظ سلفك للشعر وضبطه في دواوينه والمبالغة في تحريره، خصوصاً شعر الجاهلية وما عني الأوائل رحمهم الله بجمعه وترتيبه، أمكنك أن تعرف السبب في محافظة القوم على هذه المصنوعات من الرسوم والتمثايل " ويقول : " إن هذه الرسوم قد حفظت من أحوال الأشخاص في الشئون المختلفة، ومن أحوال الجماعات في المواقع المتنوعة، ما تستحق به أن تسمى ديوان الهيئات والأحوال البشرية " وفي الفصل نفسه: " الجزع والفرع مختلفان في المعنى ولم أجمعهما هنا طمعاً في جمع عيين في سطر واحد، بل لأنهما مختلفان حقيقةً، ولكنك ربما تعتصر ذهنك لتحديد الفرق بينهما وبين الخوف والخشية، ولا يسهل عليك أن تعرف متى يكون الفرع ومتى يكون الجزع، وما الهيئة التي يكون عليها الشخص في هذه الحال أو تلك. وأما إذا نظرت إلى الرسم وهو ذلك الشعر الساكت فإنك تجد الحقيقة بارزة لك تتمتع بها نفسك كما يتلذذ بالنظر فيها حسك، إذا دعيتك نفسك إلى تحقيق الاستعارة المصراحة في

قولك : رأيت أسداً - تريد رجلاً شجاعاً، فانظر إلى صورة أبي الهول بجانب الهرم الكبير تجد الأسد رجلاً أو الرجل أسداً . فحفظ هذه الآثار حفظاً للعلم في الحقيقة وشكر لصاحب الصنعة على الابداع فيها"4. ولا يكتفى الشيخ محمد عبده بما ذكر بل يعرض لحكم الشريعة في التصوير والنحت مدافعاً عنهما : " إن الراسم قد رسم والفائدة محققة لا نزاع فيها، ومعنى العبادة وتعظيم التمثال أو الصورة، قد محي من الأذهان . وبالجملة يغلب على ظني أن الشريعة الإسلامية أبعد من أن تحرم وسيلة من أفضل وسائل العلم بعد تحقيق أنه لا خطر فيها على الدين ، لا من وجهة العقيدة، ولا من وجهة العمل .. " .

وبالإضافة للشيخ محمد عبده، فقد حظت تلك الفترة بالكثيرين من حملة العقول والقلوب المستنيرة، فهناك طه حسين، ومحمود عزمي، ومحمد صبري، وحسين هيكل، بالإضافة للجيل الأكبر الذي ضم فرح أنطون، ولطفى السيد، وقاسم أمين، وكل منهم ذو قامة عالية في الثقافة وبيع في العلم، ولم يكن أيهم يدخر جهداً في الكتابة عن الفنون والتعريف بقيمتها للأمم من خلال الجرائد والمطبوعات المتاحة . ويصف بدر الدين أبو غازي في كتابه " المال مختار " تلك الفترة المتوهجة بأنها كانت " تهديد لاستقبال روح طمستها بصمات الغزاة وأودت بها سنوات الانكسار والمزعة ".

ويصف المازني في مقال له تلك السنوات الطويلة التي مرت وأهل مصر غافلون عن قيمة الحضارة المصرية القديمة وآثارها ، يسخرون منها ويستهنون بها، ومضى المازني ليقول على تلك الفترة " زمن الانحطاط "، ويتمادى في الوصف ليكتب: " الحجر لا يحس الحجر .. "، ويشير إلى وفود الأوروبيين التي كانت تأتي إلى مصر فتوسع هذه الآثار " تدبراً وإعجاباً بينما يوسعهم المصريون قهكماً واستخفافاً، متعجبين من القداماء كيف تجشموا الجهد والعناء وأضاعوا الوقت والمال في نقل أحجار وصفها وتلوينها ".

ثم يصف المازني كيف تحولت الأمور على يد الجيل المستنير، وكيف أدرك المصريون قيمة هذه الآثار، بحيث صاروا مولعين بها أكثر من الأوروبيين. وربما تكون الأسماء المصرية القديمة التي عادت إلى الظهور آنذاك هي انعكاس لهذا الإدراك المفاجئ كما يشير أبو غازي 5، فقد ظهر مسرح " رمسيس "، وجماعات ومنشآت الأهرام وآمون وأبي الهول ، ومرة أخرى نعود للتأكيد فلم تقم حركة مضادة لانتشار هذه التسميات ولم يشر أحد الشيوخ إلى أنها تعتبر تشبه بقوم من المارقين أو خروج على تعاليم الإسلام، وعموماً لم تخل الساحة تماماً من التيارات الدينية الرجعية، وبالرغم من وجود الشيخ محمد عبده بآرائه المنطقية العقلانية المفتوحة حول الفن وقيمه، إلا أن هذه التيارات الدينية ظلت هناك تحاول عرقلة النهضة الثقافية والفنية، وما هو جدير بالإشارة أنها لم تصب نجاحاً يذكر إذ كان المناخ العام يمنعها بحيوته وتوثبه لاستعادة ما فاتته من تقدم، ولم يكن الناس العاديون واقعين تحت سيطرة الفكر الديني المغلق بأي حال، يؤكد هذا نجاح الاكتاب الشعبي الذي بدأ لمساعدة مختار في تنفيذ مشروع تمثاله الأعظم " نضضة مصر "، وهو المشروع الذي اكتسب صفة القومية، وجمع المصريين من مختلف الطبقات والطوائف والشرائح الاجتماعية حوله، وجعل التلاميذ الصغار يقتطعون من قروشهم القليلة ويعتقون بها، والنساء ترسل حليها، والعمال الفقراء يجمعون ما يوفرونه من قوتهم، حتى إن بعض شيوخ الأزهر قد تحمسوا للتمثال فأخذوا يجمعون له التبرعات بعد الصلاة. في وسط هذا الحماس الوطني الكبير لم يعد هناك محل لتلك الأصوات الدينية المعارضة لفكرة النحت فحقت حتى تلاشت، وتم تنفيذ التمثال وعرض عام ١٩٢٨ وقوبل بحفاوة بالغة من العديد من الأوساط المحلية والعالمية.

النحت اليوم

بعد هذا العرض المختصر لما مر به الفن التشكيلي المصري وخاصة النحت ، ما الذي وصلنا إليه اليوم ؟ النتيجة المنطقية التي يأمل المرء في

الوصول إليها بعد أن يطالع ما قام به مختار وما أسسه الشيخ محمد عبده، لا بد وأن تكون نتيجة إيجابية مشرقة، فكلاهما قد أرسى سابقة مهمة، مختار أمسك بالأزميل بعد أن أصابه صدى آلاف الأعوام فأزال عنه الأتربة وشحذه، ومحمد عبده أسكت بعقلانيته أصواتاً عفا عليها الزمان، وسد بمنطقه منافذ الجمود الفكري والرجعية.

بكل الأسى والأسف ولأن المنطق لا يعرف طريقه إلينا في كثير من الأحيان ، فإن مصر في يومنا هذا وبعد مرور أكثر من مائة عام على إنشاء مدرسة الفنون الجميلة، وثمانين عاماً على تدشين تمثال نضضة، تشهد ردة فنية وثقافية واسعة، تعود بنا إلى عصور مظلمة من التاريخ الإنساني، فيها يصبح التصوير فعلاً أنيمياً والنحت عملاً شيطانياً، يقف من يقف ويطلق من يرغب التصريحات والدعوات الصادمة، ترعج القلة وتشرب الأغلبية العظمى هذا الكم الغث من الأراء، وتفترق في النهاية واقعاً شديد التشوه والقيح. الأزهريون ومنهم من حل في منصب مفتي الجمهورية يحرمون الفنون التشكيلية وأولها النحت، والكثيرون وعلى رأسهم البابا يصفون النحاتين بالزناة والمرايين، وبين المبرين يسقط الفن الذي رجم وصب على امتداد مئات السنين لا تشفع له كلمات محمد عبده ولا أحجار مختار.

بكل الأسى والأسف لا تجد الأصوات المتزمنة برغم ضعف منطقها من يتصدى لها ومن يحمل على منكيه مهمة تنوير العقول ونزع ما تراكم بين جنباتها من شوائب، وأمام مواقف الأقطاب الدينية لا يصمد سوي مفكر أو اثنين من أصحاب الرأي المستنير، ولا يتحمل الهجوم الرجعي الكاسح سوي قلائل معدودين . أما الدولة فغائبة، صامته صمت المتواطئين ، تنحني أمام المد السلفي وتستجيب لدعاة التكفير حتى يخال المتابع أن ثمة من سيخرج في القريب مطالباً بهدم الأهرامات وتحطيم تمثال رمسيس كما فعلت حركة طالبان ببوذا. على الجانب الآخر تتخبط الأجيال الشابة التي تملك ثقافة ضحلة لا تتمكن بها من مواجهة من يتغنون بالدين والمقدس والثواب والعقاب وما يجوز وما لا يجوز ، وليس أدل على ذلك من تحقيق نشرته صحيفة في مجلة روز اليوسف توضح فيه معايير اختيار



الكثير من الطلاب للتخصصات الفنية المختلفة بعد جولة استطلاعية قامت بها، وهي معايير لو صححت لكانت دليلاً على مدى التداعي الفكري الذي وصلنا إليه، ولينظر القارئ لما ورد بالمقال : " في كلية الفنون تختار قسمك على قدر إيمانك، لديك خمسة أقسام: قسما العمارة والديكور، وهما القسمان الحلال، وذلك متفق عليه بين الطلبة، وقسم الجرافيك ويرجح أنه بدعة، لذلك يرخص فيه عند المصلحة، أما قسم التصوير فهو أبغض الحلال لما يطلب فيه من الطلاب من رسم لوجوه الأشخاص، وذلك محرم، لكن من الممكن أن يطبق عليهم حكم المضطر، أما قسم النحت فهو مكروه وهو سبيل الطالب إلى بنس المصير " 6.

طالب وحيد

إذا كان هذا هو منطق الاختيار فهو بالقطع انعكاس بانس للمناخ العام، وحين تحيء الفتوى الرسمية في عام ٢٠٠٦ من الشيخ على جمعة مفتي الجمهورية بحرمات فن النحت، فمن الطبيعي أن تجد آذاناً منصته وعقولاً خربة خاوية غير قادة على التفكير بل فقط على الطاعة، وحين يدخل قسم النحت طالب واحد يصبح الأمر نتيجة منطقية لما تنحو نحوه مؤسسات الدولة الرسمية الدينية وغيرها، وبرغم من أن البعض يحلون قلة الدارسين للنحت لأسباب متعددة، إلا أن عدداً من أساتذة النحت بكليات الفنون الجميلة مثل محمد العلاوي وطارق زبادي يرون أن تكفير فن النحت وممارسيه هو سبب مباشر لابتعاد الطلاب عنه . الوضع السابق لم يستغفر المتقشفين لتداركه، ولا يبدو أنه يفل الشئ الكثير بالنسبة للمستقلين، فاجتمع المصري يشهد نكوصاً عاماً لقسم الجمال والحرية، وبدلاً من استلهاهم بدايات النهضة الثقافية والفنية التي انبثقت في

مطلع القرن العشرين، فإننا اليوم نعلق في المنتصف، لا نذكر سوي ما يلقي لنا دون تفكير، ويذكر عبد الهادي الوشاحي أستاذ النحت بأسى كيف تحول الإنسان المصري الفقيه الراقى الحس الذي كان يفضل استبدال زجاجاته الفارغة بتمثال جميل بدلاً من بضعة قسروش ثينة، إلى إنسان مشوش منغلق لا يرى فيما حوله إلا الخمرات. الحال الذي وصل إليه الفن التشكيلي اليوم حال كسير، قد يلزمه أكثر من مختار وأكثر من محمد عبده جدد، وإلى هذا الحين يمكننا أن نحاول النهوض، قد نصيب نجاحاً وقد نفشل، لكن عدم المحاولة أمر غير مقبول ومن غير المقبول أيضاً أن يتم بحث إغلاق قسم النحت بسبب عدم وجود إقبال عليه، إنه أمر مخجل أن يغلق قسم النحت لدى الحضارة التي استنطقت الحجر أبو به، كما أن وجود طالب وحيد في القسم هو أمر أيضاً مخجل، أو هو مثلما علق الناقد سمير فريد : " إنه العار يلحق بالثقافة المصرية " 7 . هو بالفعل عار، عار على حضارة توصلت لآلاف الأعوام، وحرضت العالم على الإبداع والتقدم، ونقلت إليه فنون التصوير والنحت والمعمار، وصنعت ما لم يتمكن أحد من مجاراته، وهو أيضاً عار على الدولة ومؤسستها، عار على من فكر في إغلاق قسم النحت بكلية الفنون الجميلة، وعار على من حرمه، وعار على من استمتع لهذا وذاك وأخرس أزميله ودفن الموهبة التي خلق بها.

— هو امش

- 1- كلير لالوت : الفن والحياة في مصر القديمة، المشروع القومي للترجمة ٢٠٠٣
- 2- المصدر نفسه .
- 3- محمود النبوي الشال ومها محمود النبوي: الفنون التشكيلية في الحضارة الإسلامية القديمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٠
- 4- بدر الدين ابو غازي : المثال مختار الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة - ١٩٦٤ .
- 5- المصدر نفسه
- 6- تحقيق لدينا الضيف بمجلة روز اليوسف بتاريخ ٢٩ نوفمبر، بمقال للأستاذ سمير فريد - جريدة المصري اليوم .
- 7- سمير فريد : طالب واحد بقسم النحت في كلية الفنون.. يا للعار، جريدة المصري اليوم ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨ .



عميد آداب القاهرة السابق ينفي تدخل الدولة في الجامعة

الدكتور أحمد زايد : الحرية البحثية خاضعة للمصدفة والأهواء الشخصية

حوار: عبد الرحمن مصطفى



الحوار

من خلال خبرته الأكاديمية داخل كلية الآداب بجامعة القاهرة وتوليّه في فترة سابقة منصب العمادة، يبدو الدكتور أحمد زايد أستاذ علم الاجتماع قريباً من معوقات الحرية البحثية في الجامعة، أرجع تلك المعوقات إلى الرقابة الذاتية التي يمارسها الأكاديميون على أنفسهم، إلى جانب تمسك المجتمع داخل وخارج الجامعة بتقاليد تعيق التطور، نفى أن يكون الانتماء للحزب الوطني الحاكم أفضلية، أو أن تكون هناك تدخلات مباشرة من الدولة في الأداء الأكاديمي. وطرح حلولاً أخرى للهروب من القيود الفكرية على الطلاب والأكاديميين.

- هل مازالت التابوهات الشهيرة (الدين، الجنس، السياسة) هي ما يحكم الحركة البحثية في مصر؟ مازالت هذه التابوهات الشهيرة مؤثرة على الحركة البحثية، لكن على الجانب الآخر يجب أن نذكر أن الباحثين أنفسهم لا يقدمون على التعامل مع الموضوعات الحساسة بشكل جاد، على سبيل المثال : سجل أحد الباحثين معي موضوعاً عن "العنف الجنسي"، لكنه للأسف لم يكمل بحثه، ومثل هذا المثال يطرح فكرة أن الجامعة لا تمارس قيوداً في هذه المناطق الحساسة من الموضوعات البحثية.

- لكن أحياناً يكون تناول الموضوعات السياسية قسداً على الباحث، وهو ما يدفع المؤسسة الأكاديمية إلى إعادة صياغة البحوث؟ لتحدث بمثال واضح عن هذه الحالة، حين قُسمت بإعداد رسالتي للمجستير، تناولت موضوعات حرجية ومثيرة في هذا الوقت عن الحركة

- هناك سقف يضعه بعض الأكاديميين أمام أفكار الرسائل الجامعية في مرحلة ما قبل التسجيل، ما أسباب هذا النوع من الرقابة؟

المفترض في الجامعة أن تعمل ضمن خطة بحثية، بحيث يتم التعامل مع الموضوعات في إطار هذه الخطة، وأن يتاح لكل أستاذ قبول الموضوعات المتفقة مع اتجاهاته البحثية وتراكم معرفته إلى جانب ما تفرضه حاجات المجتمع، وهذا ما يجب أن يعلمه الباحث قبل اختيار مشكلة بحثية ومناقشتها مع أساتذته، لكن المشكلة أن بعض الأساتذة ليست لديهم هذه الأجندة البحثية، مما يعطي للصورة أبعاداً أخرى.

- ألا توجد بعض المحاذير التي يراعيها الأستاذ عند التعامل مع أفكار الباحثين الشباب؟

ليس هناك مثل هذه المحاذير إلا في بعض الحالات الصارخة في موضوعات متعلقة بالجنس والدين على سبيل المثال



فقرة ١٩ من إعلان ليما:

أ- يمارس استقلال مؤسسات التعليم العالي بالوسائل الديمقراطية للحكم الذاتي التي تشتمل على المشاركة الفعالة من جانب جميع أعضاء المجتمعات الأكاديمية لكل منها. ويجب أن يتمتع جميع أعضاء المجتمع الأكاديمي بالحقوق والفرصة، دون التمييز من أي نوع بالاشتراك في مباشرة الشؤون الأكاديمية والإدارية.

الطلاب في فرنسا عام ٦٨، وتناولت فكر اليسار الجديد، وتأثير ذلك على الحركات الاجتماعية في الغرب آنذاك، ولم أتعرض للتضييق على أي مرحلة من مراحل البحث، لكن.. لأذكر لك ما يحدث أحياناً لدينا في الجامعة، وهو أن يراجع أحد الأكاديميين عنوان البحث، وقد يصل الأمر إلى تصنيف الباحث بسبب اتجاهاته أو اختياراته، وهذا في النهاية يعود إلى الأستاذ وليست سياسة من الجامعة.

- ماذا عن بعض الموضوعات الحرجة التي أهملت دراستها مثل الجماعات الإسلامية، والمشاكل الطائفية. ويتم تغييرها بعد النقاش مع الأكاديميين قبل إعداد الرسائل الجامعية؟

بعض الأساتذة في مثل هذه الموضوعات يقلقون من ردود أفعال المجتمع جاههم، ويمارسون بدورهم رقابة ذاتية على أنفسهم تمنعهم من مناقشة بعض الموضوعات، هذه الموضوعات يجب أن تدرس في إطار نظري رصين، ولنقل بصراحة إن بعض الباحثين لا يهدفون من دراسة هذه الموضوعات تقديم بحث جاد بقدر ما يهدفون إلى إدخال السياسة إلى البحث في موضوعات صحافية لا بحثية. دعني أقول وأؤكد أنه لا توجد رقابة في الجامعة، بل نحن من يخلق هذه الرقابة على أنفسنا.

- لكن هناك ردود أفعال من الإدارة الأكاديمية تمارس إرهاباً فكرياً على الباحثين أحياناً؟

سأحدثك عن موقف حدث مؤخراً في جامعة حلوان، حين أرسل عميد

إحدى الكليات بحثاً إلى الأزهر لمراجعته، وكان بحثاً لأحد الأساتذة يتناول النصوص الإسلامية، ولما رفضه الأزهر أثير جدل حول هذه الحادثة، في واقع الأمر أن عميد الكلية هذا لم يمثل الجامعة، بل استهجن الإدارة هذا التصرف، لأن مثل هذه البحوث عليها أن تناقش داخل الجامعة في إطار بحثي محترم.

- وماذا عن التصاريح الأمنية التي يحتاجها الباحثون في بحوثهم الميدانية.. ألا تحدد مثل هذه الإجراءات شكل البحوث الاجتماعية في مصر؟

حسب القانون فإن دخول أي جهة أجنبية في إعداد البحوث الميدانية يستلزم موافقة من الدولة، وهذه الجهة المناسبة هي وزارة الخارجية، ولا أعلم إن كانت تراجع جهات أمنية أخرى أم لا، وهذا النظام موجود في أنحاء العالم، بالذات في العيّنات البحثية الكبيرة، وبشكل عام فإن الجهة الأساسية التي علينا استصدار موافقة منها هي الجهاز المركزي للعبئة والاحصاء، وذلك في كل البحوث ذات العيّنات الكبيرة، وأنا مع اتخاذ هذه الإجراءات خاصة في حالة وجود جهة أجنبية مشاركة في البحوث، لأننا لا نعرف إن كانت هذه المعلومات ستستخدم أغراضاً استخباراتية أم لا.

- هل هذه الإجراءات ترسم ملامح البحوث الاجتماعية؟

في رسائل الماجستير والدكتوراه الجامعية لا نأخذ تصريحات أو إذناً، لأننا نتعامل مع عينات بسيطة من داخل الجامعة، وباستخدام مناهج كيفية.. إن طلاب الرسائل الجامعية ليس باستطاعتهم العمل على عينات كبيرة لافتقارهم للتكاليف اللازمة، أما موافقات الجهاز المركزي للعبئة والاحصاء فلا تتعدى مدتها ١٥ يوماً، كما أن هناك قانوناً يتم مناقشته الآن عن تداول حرية المعلومات، وأتمنى أن يحقق طفرة في هذا المجال، لكن بشكل عام القانون لا يصنع الأجندة البحثية.

- إذا عدنا إلى بعض الموضوعات ذات الطابع السياسي مثل العنف داخل السجون وأقسام الشرطة، والعنف الطائفي.. نجدها غير مطروحة للبحث..!!!

كل أساليب السلوك يجب أن تكون مطروحة للبحث، وهناك دراسات تمت في المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية عن السجون، وتناولت جانب العنف داخل السجون، في هذا المجال لا أذكر بحثاً تم منعه سوى بحث شهير لدراسة "السلوك الجنسي"، وهو بحث عالمي، حين حاول أحد الباحثين تطبيقه قبل ثلاثين عاماً تقريباً، وأثيرت ضجة ضده، والمفارقة أن المركز القومي وافق عليه إلا أن الصحافة هي التي وقفت ضد إجرائه.

- إذن ما الإطار العام لصورة الحرية الفكرية للباحثين في الجامعة..؟

في هذا الإطار نحن لا نتحدث عن شكل منتظم لقضية الحرية الفكرية في الجامعات بقدر ما نخضع للصدفة، بالإمكان أن يقدم باحث جريء على موضوع ولا تقف ضده أي عوائق، وقد يكون حظه عاثراً في توقيت مختلف، فيواجه بمعارضة أكاديمية ضد فكرته، لأسباب شخصية حتى إن كانت نوايا الباحث طيبة بالفعل.

- لهذا الحد تمثل الأهواء الشخصية قيوداً على فكرة الباحث الأكاديمي؟

بالأكيد، وهذا حدث معي شخصياً، في مرة كتبت عن أن الخطاب الديني يصنع "كهنوت" يقف حاجزاً بين العبد وربّه بما يخالف قواعد الإسلام الأصلية، وجاءت الصحافة لتستخدم عناوين ساخنة ضد ما قلته، كذلك يحدث الأمر داخل الجامعة.

- هذا الحديث يقودنا إلى فكرة أخرى عن عدم قبول المنهجيات الحديثة في البحوث الاجتماعية والحفاظ على الموروث البحثي القديم ضد التجديد؟

هذه نقطة مهمة، أحياناً ما يحارب الباحث بسبب استخدامه

فقرة ١٩ من إعلان ليما:

ب- ويتم اختيار جميع الهيئات الإدارية لمؤسسات التعليم العالي بالانتخاب الحر، وتتكون من أعضاء من مختلف قطاعات المجتمع الأكاديمي. ويجب أن يشمل الاستقلال القرارات المتعلقة بالإدارة وتحديد سياسات التعليم والبحث والإرشاد، وتخصيص المواد وغير ذلك من الأنشطة ذات الصلة.

مصطلحات حديثة فيواجه بمعارضة من غير المتابعين للمناهج الحديثة، على سبيل المثال اقترحت على أحد الطلاب العرب موضوعاً عن "الخطاب الخلدوني" في دراسة أعمال عبد الرحمن بن خلدون، وكان مصطلح "الخطاب" قبل ٢٠ عاماً حديثاً نسبياً، واعترض رئيس القسم على الخطوة البحثية وتم تعديلها تماماً، بل إنني في رسالة الدكتوراه الخاصة بي كتبت في عنوانها "التحالف والصراع بين جماعات الصفوة في الريف المصري"، واقترح أكاديميو قسم الاجتماع استخدام تعبير "تفاعل" بدلاً من "صراع" لابتعاد عن شبهة الانتماء الماركسي.

بل أحياناً ما يكون استخدام مصطلحات جديدة هو مادة للتهكم والتندر من التقليديين وهو ما يمثل قيداً على الباحث، فتكون الرقابة مزدوجة من المجتمع الأكاديمي ومن المجتمع خارج الجامعة.

- ألا تتفق مع أن هذا التوجه قد انعكس على حالة الجامعة. وتوفير مصادر معرفة حديثة داخل مكتبات كلية الآداب أو مكتبة الجامعة والاكتفاء بالمصادر القديمة؟

هناك بدائل الآن، ممثلة في استخدام قواعد البيانات التي اشتركت بها الجامعة التي توفر بحوثاً حديثة للباحثين، لكن المفارقة أن هناك حالة من الكسل لدى الباحثين، ولا يستفيدون من مصدر كهذا متاح بين أيديهم.

جانب آخر أرغب في تناوله بصفتك عميد كلية الآداب السابق.. ألا تجد أنه من الغريب أنه ما زالت تجرى تحريات أمنية على المعيدين قبل تعيينهم في الجامعة؟



حرية البحث العلمى فى العلوم الاجتماعية

"رؤية ميدانية"

بقلم : نقيسة دسوقي

الزقازيق " وذلك بالاعتماد على دليل المقابلة المعمقة كأداة لجمع المادة الميدانية.

وفقاً لإعلان ليما الصادر في سبتمبر عام ١٩٨٨، تعبر الحرية الأكاديمية عن حرية أعضاء المجتمع الأكاديمي في الانتماء لجمعية أكاديمية مستقل ... كمؤسسة مستقلة ... وذلك الاستقلال - وفقاً لإعلان ليما - يتمثل في استقلال مؤسسات التعليم العالي عن الدولة، ومثلها القوة داخل المجتمع، كي تتمكن الجامعة من اتخاذ قراراتها بشكل مستقل فيما يتعلق بالتعليم والبحث ومختلف الأنشطة الأخرى، وقد ربط إعلان ليما بين الحرية الأكاديمية ومختلف حقوق الإنسان الاجتماعية والثقافة، ومن بينها الحق في التعليم وحرية الفكر وحرية التعبير وحرية تداول المعلومات¹.

وبصفة عامة، فإن الحرية الأكاديمية تعد قيمة أساسية تحمل المجتمع العلمي على تنمية المعرفة ... كما تعمل على دعم إدارة الجامعة ... فأعضاء هيئة التدريس من خلالها يتمتعون بسلطة أكبر في تحديد كيف يدرسون وماذا يدرسون ... كما تساعد الحرية الأكاديمية على دعم عملية الإبداع الفكرى كما تلعب دوراً في التأثير على سلوكيات المجتمع الطلابي ... وبدون فهم تلك البيئة لن يمكننا فهم كيف تتفاعل الجامعة مع المجتمع الخارجى¹.

وبصفة عامة تعد حرية البحث العلمى واحدة من أهم المشكلات التي تواجه الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية في مصر، وفي استطلاع رأى عينة قوامها ٤٠٥ فرد من المشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى، أجراه باحثوا المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، في أعقاب مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى، والذي أجراه المركز عام ١٩٩٥، أشارت عينة الدراسة إلى أن هناك العديد من المعوقات التي تؤثر على حرية البحث العلمى في مجال العلوم الاجتماعية، وتبين أن نسبة مرتفعة من أفراد العينة (٤٢٥ ٪) قد تعرضت - شخصياً - لموقف اعتبرته قيداً على حرية البحث العلمى، وارتبط أهم هذه المواقف بعدم وعى المسئولين عن البحث العلمى الاجتماعى بمفهوم حرية البحث

يواجهه الباحثون في مجال العلوم الاجتماعية في مصر العديد من المشكلات، منها ما يتعلق بحرية البحث العلمى، ومنها ما يتعلق بالتمويل، وما يتعلق بالأجندة البحثية، ومشكلات النشر العلمى، ومشكلات حركة الترجمة، وضعف المراكز البحثية المتخصصة، ومشكلات تتعلق بالسراقات العلمى، وأخيراً مشكلة الدولة والاستفادة من نتائج البحث العلمى الاجتماعى.

هذا وقد اعتمدت هذه المقالة على نتائج الدراسة الميدانية، والتي كانت قد أجرتها الباحثة خلال دراستها للماجستير تحت عنوان "أساليب التنشئة الأكاديمية للباحثين في علم الاجتماع في مصر" بقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، عام ٢٠٠٤، ذلك أنه رغم مرور عدد غير قليل من السنوات على إجراء تلك الدراسة إلا أن مشكلة حرية البحث العلمى في مجال العلوم الاجتماعية، مازالت هي ذاتها، لم يطرأ عليها أى تحسن يذكر، بل ربما زادت حدة تلك المشكلة، وقد أجريت هذه الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس، من أساتذة وأساتذة مساعدين، ومدرسين، إلى جانب عينة من الهيئة المعاونة لهم من معيدين ومدرسين مساعدين، إلى جانب عدد من طلاب الدراسات العليا من طلاب الماجستير وطلاب الدكتوراه، وتمت الدراسة بأقسام علم الاجتماع بجامعة "القاهرة - عين شمس - أسكندرية - المنيا -

إعلان ليما :

الحرية الأكاديمية (تعني حرية أعضاء الأكاديمي، فردياً أو جماعياً، في متابعة المعرفة وتطويرها وتحويلها، من خلال البحث والدراسة والمناقشة والتوثيق والإنتاج والخلق والتدريس والقاء المحاضرات والكتابة).

وهو ما يقابل بنهكم من اللجنة التي تستقبل طلباتهم . فكل شئ يخضع لقوانين الجامعة.

- بعيداً عن الجامعة، كانت لك تجربة في عمل حلقة قراءة مع مجموعة من الطلاب والباحثين لها قواعدها الخاصة . هل هذا هروب من قاعات الدرس التي تفرض قيودها على الأكاديمي والطلاب معاً؟

تجربة "منتدى القراءة" هي أحسن مشروع قمت به في حياتي، فأسلوب التعليم في مصر يقوم على التلقين، وفي قاعة الدرس يمارس الأكاديمي سلطته على الطلاب من خلال امتلاكه للمعرفة، وقد يصل استغلال هذه السلطة إلى استغلال الطلبة في أغراض خاصة، هذا المنتدى شعاره "العارفون يمتعون"، ففي جلسات القراءة تتحقق المساواة بين الطالب والأستاذ والجميع يتساوى أمام النصوص الكلاسيكية، وهو ما لم يتحملة بالمناسبة بعض الأكاديميين حين فقدوا سلطتهم على الحضور، مثلما يمارسونها في الجامعة.

- هل تجد حال طالب اليوم أفضل في حريته البحثية عن حالك حين كنت طالباً في الجامعة؟

المجتمع لم يختلف كثيراً في قيوده التي يفرضها على الباحثين، وكذلك الجامعات لم تختلف، لكن ميزة هذا الجيل أنه يتوافر لديه مصادر معرفة متعددة، عبر الانترنت، والمكتبات الحالية - على عكس ما كنا قديماً - نشترى الكتب من بواسطة القادمين من الخارج، مشكلة طالب اليوم أن كلية الآداب حين أنشئت كانت الهدف منها تخريج طالب موسوعي، ملم بكافة فروع المعرفة الإنسانية الأخرى، في التاريخ والجغرافيا والفلسفة، وربما هذا أحد أهداف "منتدى القراءة"، فما نحتاجه اليوم هو جامعة جديدة، وإنسان أكاديمي جديد، خارج قيود التقاليد البالية، والقيود الأخرى مثل الشللية وغير ذلك من معوقات الفكر داخل الجامعة.



لم يرفض أحد حتى الآن من المعيين بسبب هذا الاجراء، ونحن نفخر بأن اختيار المعيين مازال يتم وفقاً لمعايير أكاديمية حسب درجتهم وليس هناك أى تأثير في التعيينات بسبب مستواهم الاجتماعى أو الطبقي على عكس جهات أخرى، حتى الحالات التي كان يتم تعطيلها بسبب هذا الاجراء تدخلت فيها شخصياً، الأمر يعود في النهاية لشخصية عميد الكلية.

- ألا تمثل مثل هذه الإجراءات محاولات مبيكة لتدجين الأكاديميين؟

ربما هي مجرد محاولات، وقد تنجح مع البعض.

- أنت عضو في الحزب الوطنى الحاكم، هل تمثل عضوية الحزب أى أفضلية للأكاديمي؟

الحزب لا يتدخل في الجامعة بأي شكل، والطريف أن بعض المتقدمين لمسابقات تعيين المعيين بالجامعة يصدرون انتماءهم في أوراق الالتحاق،



طالبة ماجستير

حرية البحث العلمي علشان تتحقق، مفيش طريقة غير الديمقراطية، ديمقراطية على مستوى المؤسسة، وعلى مستوى البلد.

البحث العلمي وأساليب مواجهة أزمة الحرية في المجتمع المصري بصفة عامة، وقد عبرت عن ذلك معيدة بقسم اجتماع القاهرة بقولها: "نعمل تداول للسلطة في الدولة، في الحالة دي هيتغير المناخ العام كله ومش هيكون فيه حجر على رأى حد". وتضيف طالبة ماجستير بذات القسم "حرية البحث العلمي علشان تتحقق، مفيش طريقة غير الديمقراطية، ديمقراطية على مستوى المؤسسة، وعلى مستوى البلد". ويضيف طالب دكتوراه بذات القسم "حرية البحث العلمي لازم تترجم بشكل مؤسسى، الاستقلالية التامة لمؤسسات البحث العلمي بمعنى أنها تتحول لمؤسسات سيادية". أى أن حرية البحث العلمي تبدأ بحرية المجتمع ككل، وذلك من خلال التأكيد على مبدأ تداول السلطة عبر انتخابات حرة نزيهة، كذلك تتأكد حرية البحث العلمي عبر التأكيد على استقلالية مؤسسات البحث العلمي والتأكيد على ديمقراطية تلك المؤسسات، بمعنى أن تدار تلك المؤسسات من خلال الانتخاب الحر لكافة مسئولي تلك المؤسسات، بحيث يكون اختيار رئيس القسم وعميد الكلية والوكلاء ورئيس الجامعة ونواب رئيس الجامعة، يأتي عبر الانتخاب الحر وليس عبر التعيين. هذا بالإضافة إلى أهمية دمج المواثيق والقوانين المتعلقة بحرية البحث العلمي، وأخلاقيات البحث العلمي بصفة عامة، ضمن المناهج الدراسية، في مجال العلوم الاجتماعية.

(1) Fernando, Laksiri, (and other), Academic, Freedom 1990, human Rights Report, world University Service Geneva, Zed Books Ltd London and New Jersey. 1990, P1-10

(2) Dere, Bok, Begond The Ivory Tower, social Responsibilities Of the Modern University, Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts and London England, 1982, P35:36

(1) هند طه، أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي الأبعاد والقضايا الأساسية، استطلاع للرأي، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد التاسع والثلاثون، العدد ٣ سبتمبر ٢٠٠٢، ص ١٠.

أي شئ وتقبل وفي الوقت نفسه تمنع الدراسات الجادة التي تثير المشاكل الأمنية".

أى أن مساحة الحرية المتاحة للباحث تتوقف بدرجة ما على الجامعة التي ينتمي إليها وما تتيحه من حرية للباحث في اختيار موضوعات بحثها للدراسة، إضافة إلى القدرات الشخصية للباحث والمهارات المرتبطة بطبيعة التكوين العلمي لذلك الباحث التي قد تدعمه في خوض موضوعات على درجة ما من الحساسية.

وفي ذات الوقت يلعب المناخ غير المواتي لحرية البحث العلمي دوراً في جعل الباحثين يكفون - ربما باختيارهم - عن خوض تلك الموضوعات الحساسة، وذلك توجهاً لطريق السلامة، وقد عبرت عن ذلك مدرس مساعد بقسم اجتماع القاهرة بقولها: "الباحث وهو يختار موضوع بحثه يبقى حاطط في اعتباره، الموضوع هيتوافق عليه ولا لا، وهو من البداية سيختار الموضوع اللي هيتوافق عليه".

وعند تناول موضوع البحث يضع الباحث ذاته قيداً جديداً على ذاته في طريقه تناوله للموضوع. وقد عبر عن ذلك مدرس بقسم اجتماع الزقازيق بقوله: "يبقى في قيود، لاعتبارات سياسية بتخليني أنا كباحث أقول اللي عايزه بكلام مغلف بالسلفان انتقد آه، ولكن بأسلوب هادىء ومهذب يعنى كافي بحس على كلامي" ويضيف طالب ماجستير بقسم اجتماع عين شمس قائلاً: "أى مشكلة ليها أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية ونتيجة لأن مفيش حرية، يحدد الباحث أبعاد ثانوية محددة بحيث الشخص لازم يتكيف مع النظام القائم".

أى أن المناخ غير المواتي لحرية البحث العلمي، يجعل بعض الباحثين يحجمون عن تناول موضوعات بحثها ويجعل البعض الآخر الذى اقتررب من تلك الموضوعات الحساسة يقيد نفسه عند تناوله للموضوع باختيار أساليب وطرق تناول غير مباشرة على الإطلاق، الأمر الذى من شأنه التأثير دون شك على مدى عمق نتائج تلك الدراسات، وبالتالي مدى مصداقيتها. ومثلما ربطت العينة بين أزمة حرية البحث العلمي في مصر وأزمة الحرية في المجتمع المصري بصفة عامة، ربطت كذلك بين أساليب مواجهة أزمة حرية

وتؤكد على ذات المعنى طالبة ماجستير بقسم اجتماع القاهرة بقولها "طبعاً عندنا مشكلة في حرية البحث العلمي، يعنى لو عايزة تعملي دراسة عن رجال القضاء والشرطة حد هيسمحلك، دراسة عن الجنس حد هيسمحلك".

أى أن هناك صعوبات تتعلق بتناول قضايا بحثها، خاصة ما يتعلق منها ببعض القضايا الدينية والسياسية والجنسية، وقد أشار العديد من الباحثين إلى عدد من المعوقات التي يواجهها الباحثون إذا ما تناولوا قضايا ذات حساسية خاصة تتعلق (بالدين والجنس والسياسة)، ومنها ما أشار إليه معيد بقسم اجتماع الإسكندرية بقوله: "في موضوعات بيتهم الحجر عليها لدواعي أمنية، على سبيل المثال كان في واحد بيعمل موضوع عن رأى العام وصنع القرار وكان عايز يطبق في مجلس الشعب، فلقى صعوبات كثيرة ولازم موافقات أمنية".

ويضيف أستاذ بقسم اجتماع عين شمس إلى تلك الصعوبات قوله "في قيود من قبل الدولة، لازم تحدى تصديق من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وهو لن يوافق إذا كان في بعض الجوانب السياسية الحساسة". وهو ما يدعوا الغالبية العظمى من طلاب الماجستير والدكتوراه على سبيل المثال أن يجروا دراساتهم على عينة صغيرة، الأمر الذي يعدمهم عن ضرورة أخذ الموافقات الأمنية إلى جانب الموافقة من جانب الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء. وهو ما من شأنه أن يضر بمستوى النتائج التي تخرج بها تلك الدراسات.

ويربط طالب ماجستير بقسم اجتماع عين شمس بين أزمة حرية البحث العلمي وعدد من المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة الجامعية ذاتها والتكوين العلمي للطلاب بقوله: "هى بتفرق شوية من جامعة لجامعة، خاصة الجامعات المركزية والجامعات الإقليمية، مساحة الحرية بتبقى أكبر شوية في الجامعات المركزية عن الجامعات الإقليمية، ويتوقف الموضوع كمان على التكوين العلمي للباحث نفسه وقدرته على طرح واقتحام موضوعات بحثية معينة، بس هى عموماً حرية مقيدة ومشروطة، ومشروطة بأنها لا تتعدى الحدود، ويمكن الباحث يطرح قضايا تافهة ولا تضيف للبحث العلمي

العلمي، وكاملة على ذلك أشاروا إلى تسلط رؤساء الأقسام وفرض مشرف معين على البحث، وإعاقة نشر نتائج البحث، وحذف أسئلة معينة من الاستبيان، كما أشار (٢١,٧ ٪) من أفراد العينة إلى أنه حدث في المؤسسة العلمية التي يعملون بها تدخل أثر سلبياً على حرية البحث العلمي، وكانت أهم هذه التدخلات ما يأتي من قِبل الأفراد الأعلى درجة في المؤسسة العلمية وكاملة على ذلك أشاروا إلى التدخل في اختيار موضوعات معينة للبحث وفرض المشرف على البحث لوجهة نظره، وتقييد حرية الباحث في التعبير عن رأيه "3".

وفي هذا الجزء من المقال سنحاول التعرف على رؤية عينة الدراسة لأزمة حرية البحث العلمي وأثرها على تطور البحث العلمي في مصر. بداية ربطت العينة بين أزمة حرية البحث العلمي وأزمة الحرية في المجتمع ككل وقد عبر عن ذلك أستاذ بقسم اجتماع الإسكندرية بقوله "حرية البحث العلمي مرتبطة بمشكلة الحرية في المجتمع ككل، حرية التعبير والنشر، وحرية الحركة، التفكير في مشكلة البحث العلمي مش ممكن تكون بعيدة عن حرية الإنسان بشكل عام، ولو في حرية بحث علمي، في قضايا محتاجة لبحث لكن محدش يقدر يجي جنبها مثل مشكلة الديمقراطية، وتداول السلطة، هل يسمح لي أن اتناول قضية زى كده".

وفي السياق نفسه يضيف أستاذ مساعد بقسم اجتماع القاهرة "حرية البحث العلمي مرتبطة بثقافة المجتمع، هل المجتمع مؤمن بفكرة الحرية والنقد، لو القائمين على النظام مؤمنين بالفكرة، يقولك بإسلاخ الحته دي تتكلم فيها، مطلوب من الباحث أنه لا يمس الواقع، التوازن هو المطلوب فقط، الجوانب السلبية لا يتم طرحها".

أى أن هناك مناخاً مجتمعياً عاماً يتسم بحالة من التآزم فيما يتعلق بالحرية، تنعكس بدورها بشكل مباشر على حرية البحث العلمي، الأمر الذى ينعكس بدوره على طبيعة الموضوعات التي يتناولها الباحثون.

وقد عبرت عن تلك المشكلات أستاذ مساعد بقسم اجتماع جامعة الزقازيق بقولها "في مشكلات مسكوت عنها زي الموضوعات المرتبطة بالديمقراطية، وما هو سرى، التابوهات الثلاثة، الدين والجنس والسياسة".



سنوات القمع جعلت الباحثين يصادرون على أنفسهم

الأكاديميين آثروا السلامة بالبعد عن (الجنس والدين والسياسة)

حوار : عزة مغازى

التطبيقية من القمع والتدخل السافر الذى يعانيه الباحثون في مجال العلوم الاجتماعية الذين ترفض أبحاثهم أو يمنع نشرها في حالة اجترائها على " تابو " السياسية تحديداً، فيما يتكفل الباحثون بفرض الرقابة على أنفسهم فيما يتعلق بالدين والسياسة، وهم في هذا يخشون جهات أخرى غير الدولة - في إشارة ربما للجماعات الدينية المتطرفة المتغلغلة داخل الجامعة المصرية - أما العلوم التطبيقية فيتكفل ضعف الإمكانيات وسوء التخطيط بإضعافها، لا يعود هذا لأجندة خارجية كما يروج البعض، بل هو باختصار (خيبة قوية من الدولة) وعدم قدرة على التعامل مع متطلبات المستقبل، المشكلة تكمن في أن الدولة مفلسة".

يلفت الأب الروحى لحركة (٩ مارس) إلى معاداة القسيادات الإدارية للحرية في البحث العلمى بحجة أن الحرية المطلقة في البحث تهدد قيم المجتمع، فيقول: " هذا الكلام لم يصدر عن شخص له قيمة، ولكنه يسقط حقيقة يقرها الدستور والمواثيق الدولية، وهى أن البحث العلمى لا سقوف له، أما كون المجتمع لا يقبل نتائج أو موضوع البحث فهذه قضية أخرى. وضع القيود سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو مجتمعية كغفل بقتل البحث العلمى والقضاء عليه، المصيبة أن القيد الآن لا تضعه الدولة، بل أدت سنوات القمع الطويلة والتهديدات القائمة التى تتمثل في الإقصاء والعزل عن التدريس أو حتى تهديد الحياة الخاصة - في إشارة لما وقع لـ د. نصر حامد أبو زيد - لفرض الباحثين للرقابة على أنفسهم كما أسلفت. . الباحثون الآن يصادرون على أنفسهم " .

يصمت د. أبو الغار قليلاً ثم يضيف: " نحن لا نطالب بأكثر مما يتيح لنا القانون، فقانون الجامعات ليس فيه أى حجر على الحريات الأكاديمية، الحجر يأتي من القيادات الذين تختارها الدولة وفقاً لأسس الولاء والطاعة والخسوبة وليس وفقاً لأى معايير علمية، تلك السلطات الجامعية التى تأتمر بأوامر الأمن لا العلم ولا القانون، وهى من تسقط القانون والدستور وتحجر على الحريات الأكاديمية بمختلف أشكالها".

يملكون إقصاءه عن منصبه ولا الانتقاص من سلطاته، وكان مجلس الجامعة المشكل من عمداء الكليات قوياً في مواجهة رئيس الجامعة المعين من قبل الدولة، مما كان يعكس على العملية التعليمية والبحثية والنشاط الفكري داخل الجامعة، أما الآن فضابط الأمن المقيم داخل مكتب العميد يملأ أوامره على الجميع، ولم يعد العميد قادراً - ولا مهتماً - بحقوق أعضاء هيئة التدريس ولا بصلاح الطلاب، فولاؤه فقط لمن وضعوه في مقعده سواء عن طريق الوساطة أو الانتماء السياسي للحزب الحاكم أو الولاء للسلطات الأمنية".

في مقالات عدة له يرصد د. محمد أبو الغار التدخل في حرية التعبير والتفكير داخل قاعات الدرس، يشير إلى خوف الأساتذة في الجامعات من تناول الحر للموضوعات، خشية نقلها إلى من يملكون حق إقصائهم أو تحويلهم لخالس تأديبية، فيقول: " حرية البحث العلمى وحرية الطرح والتناول صارت مقيدة أكثر بالرقابة الذاتية التى يمارسها أعضاء هيئات التدريس على أنفسهم . هم الآن يؤثرون السلامة ويستعدون في أبحاثهم العملية عن التابوهات الثلاث الشهيرة (الدين والجنس والسياسة)، ولكن تشديد القبضة الأمنية والخوف من إثارة المجتمع ضدهم ليس السبب الوحيد الذى يعود إليه تراجع البحث العلمى في مصر، بل تدنى المقابل وعدم الاهتمام بالتشجيع على البحث يعد سبباً لا يمكن إغفاله، لهذا وضع من بين أهداف حركة تسعة مارس الاهتمام بالبحث العلمى ووضع نظم جديدة للترقيات والرواتب تجعل الباحث يشعر أن بذل مجهود حقيقى في بحث علمى مفيد سوف يعود عليه بفائدة ملموسة فيشجعه هذا على البحث، إهدار حقوق أعضاء هيئة التدريس والباحثين هو جزء لا يتجزأ من ملف إهدار استقلال الجامعة والحريات الأكاديمية".

ينفى د. أبو الغار تماماً أن تكون هناك أجندة خارجية ما تطبقها الدولة لتراجع البحث العلمى في مجال العلوم التطبيقية، مثلما يذكر بعض الأكاديميين في تفسيرهم للتراجع العلمى لجامعاتنا، فيقول: " لا تعانى العلوم



في مكتبه كان سؤالي الأول حول ما حققته (٩ مارس) منذ إنشائها في مجال استقلال الجامعة واستعادة الحرية الأكاديمية فقال: " حركة تسعة مارس لم تفشل في تحقيق تغيير على أرض الواقع، فقد أسهمت - وبشكل واضح - في تحقيق هامش من التوعية بالحقوق الأساسية وبالقانون لدى أعضاء هيئات التدريس، وصارت القيادات الإدارية في الجامعة تفكر جيداً قبل الإقدام على أى انتهاك صريح لحقوق واحد من أعضاء هيئات التدريس، لقد صار القانون والدستور اللذان ينصان على الحريات الأكاديمية موضع اعتبار، وأن لم يصير موضع تنفيذ بعد " .

لا تتوقف الحريات الأكاديمية في رأي د. محمد أبو الغار على مجرد حرية اختيار الموضوع في البحث العلمى، وكيفية تناوله، بل تمتد لتشمل كافة أوجه الحياة الجامعية التى يعيد د. محمد أبو الغار تراجعها إلى انتهاء استقلالها بشكل تام عام ١٩٩٤ حين تم إيقاف اختيار عمداء الكليات بالانتخاب من قبل أعضاء هيئات التدريس والتحول إلى اختيارهم بالتعيين ويفسر رأيه بقوله: " جاء قرار إلغاء انتخاب العمداء عام ١٩٩٤ ليزيد قضية استقلال الجامعة تدهوراً، فالغيرات التى وقعت من حينها تغيرات جذرية يمكن فهمها من خلال واقع الكليات والجامعات خلال فترة الانتخاب وما جرى بها الآن.. العميد في كل كلية كان يجوز مقعده عبر هيئة التدريس التى تختاره وتمنحه قنيتها وتملك أن تنزعها منه، لهذا كان العميد (سيعمل حساب) أعضاء هيئة التدريس ويراعى حقوقهم، كان يهتم بالطلاب كجزء لا يتجزأ من مهام عمله، كان للعميد حرية في التصرف من الأمن الذى يحتل الجامعة، ومع الدولة كان قادراً على مواجهة تدخلاتهم لأنهم لا

خلال امتحانات منتصف العام الدراسى لعام " ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ " بجامعة حلوان رفضت أسماء إبراهيم الطالبة بقسم الجغرافيا بكلية الآداب بجامعة حلوان أن تكتب كلمة إسرائيل على الخريطة التى وردت بالامتحان، مصررة أن هذه الأرض تسمى - تاريخياً - بفلسطين مما دعا أستاذ المادة د. ماجدة محمد جمعة بتحريك دعوى قضائية ضد الطالبة بتهمة إهانة مكانتها العملية أو تحديداً " التشكيك في كفاءتها العملية " مشيرة إلى أنها حذرت الطلاب في قاعة الدرس من كتابة كلمة فلسطين وهددتهم بأن من سيكتبها سترسب. وقائع كثيرة على نفس هذه الشاكلة يرصدها د. محمد أبو الغار أستاذ طب النساء والتوليد بكلية الطب بجامعة القاهرة في كتابه "استقلال الجامعات" كجزء من تاريخ طويل من إهدار الاستقلال بالجامعة، وهو ما أثر على حرية البحث العلمى بها. يطالب محمد أبو الغار بالعودة إلى التاريخ للتعرف على تأثير الاستقلال السياسى والمالى للجامعة في نشوء نهضة لم تقتصر على العلم وحده، بل امتدت لتشمل المجتمع كله، ثم مراجعة ما فعلته يد الدولة عندما امتدت للسيطرة على الجامعة وانتزاع استقلالها.

لم يكتف د. محمد أبو الغار بإصدار كتاب على نفقته الخاصة للدعوة إلى استقلال الجامعة بل شارك في تأسيس حركة ٩ مارس قبل ست سنوات في ذكرى قيام أحمد لطفى السيد - أول رئيس للجامعة المصرية - بالاستقالة من منصبه الجامعى عام ١٩٢٢ اعتراضاً على نقل طه حسين من الجامعة على خلفية أزمة بحثه النقدى " في الشعر الجاهلى "، وتبست هذه الحركة الأكاديمية قضية استقلال الجامعة المصرية والحريات الأكاديمية على رأس أولوياتها.



رقابة ذاتية تدعمها المؤسسة البحثية قيود على الدراسات الشعبية

منى شديد

ويقول : "فيما يتعلق بالاديان لابد من التفرقة بين الطقوس الشعبي، والطقس الديني الرسمي، حتى وإن كانت المؤسسة الدينية الرسمية تعارض هذا الطقوس الشعبي، كما هو الحال في علاقة الأزهر الشريف بالموالد الشعبية للأولياء، وكذلك بالنسبة للجوانب الاحتفالية الشعبية التي تعارضها الكنيسة".
يشير الراوى إلى أنه تحت تأثير هذا الحرج الديني من الأكاديميين سبق أن تم التضييق على باحث أثناء إعدادة دراسة عن "الحضر عليها السلام" على اعتبار أنها دراسة في الدين، ويعتبر د. صلاح هذا نوعاً من التخلف من المؤسسة، لأن القائلين عليها لم يدركوا أن "الحضر" يجمع بين الجانبين التراثين الرسمي والشعبي، وكثيراً ما يحدث في الحياة الأكاديمية هذا النوع من الرقابة بتضييق

أخلاقي بحث يخترق أداء البحوث في مجال الفنون الشعبية، ولا يخفى الدكتور عبد الحافظ تأييده لهذا المنحى حتى إن كان يمثل قيوداً على البحث في هذا المجال قائلاً : " لا يوجد حرج في العلم، ولكن من الناحية الأخلاقية يجب على الباحث تفادى كتابة الألفاظ الخارجة إذا ما وجدت في النص الشعبي بالتعبير عنها بعلامة استفهام أو نقط أو التبدليل عليها بكلمات بديلة يدرجها القارئ، حتى لا يكون هناك نوع من الابتذال أو الإسفاف في البحث العلمي".

لم يكتف الدكتور إبراهيم بتلميحات عن فكرة الرقابة الذاتية فقط، بل أوضح بصورة مباشرة عن رؤية في دعم فكرة الرقابة الذاتية حتى إن أثرت على اختيار الباحث لموضوعاته ويقول: "المعهد لا يفرض رقابة أو قسواعد معينة على الباحثين، وإنما هي رقابة الباحث على نفسه، فهناك موضوعات شائكة من الصعب الخوض فيها مثل العلاقات الزوجية بين الرجل والمرأة، والعادات، والتقاليد المختلفة كختان الإناث والزور، بحيث لا يستطيع باحث رجل أن يوجه أسئلة لامرأة عنها، وأيضاً في حالة البحث في مجتمع بدوي عن دور المرأة ومركزها في القبيلة من المستحيل أن يقوم به رجل في مجتمع يتعامل مع المرأة بمنطق الحريم، وأن لها حرمة يجب الحفاظ عليها، وبالمثل هناك موضوعات لا تستطيع المرأة البحث فيها، بالإضافة إلى إنكار الأهالي لوقائع مهمة عند الحديث في موضوعات حساسة لها علاقة بعادات دورة الحياة من ميلاد وزواج والوفاة أو العقم والممارسات المرتبطة به، وبالتالي لا يستطيع الباحث الوصول إلى عمق الموضوع بسبب صعوبته وحساسيته، ولا بد أن يكون على دراية تامة بهذه الموضوعات وكافة تفاصيلها قبل الخوض فيها".

المفارقة الأخرى التي أكدها الدكتور إبراهيم هي أنه اعتبر أنه من الصعب أن يقوم باحث مسلم بدراسة طقوس خاصة بالمسيحيين مثل: التعميد، أو السبوع أو الأدعية المختلفة، واستحسن أن يكون الباحث من نفس الديانة التي يبحث فيها حتى يوفر على نفسه الحرج، وتتاح له فرصة مشاركة المصادر في ممارسة الطقوس، ونفس الشيء ينطبق على دراسة الصوفية في الإسلام. مغفلاً بذلك إمكانية مشاركة الباحثين الأجانب في دراسة هذه المجالات في مصر.

يرفض الدكتور صلاح الراوى أستاذ الأدب الشعبي التضييق الذي يقس على الباحثين في مجال الدراسات الشعبية بسبب تناولها موضوعات ذات ملمح ديني،

موضوعات الأدب والعادات والتقاليد والمعتقدات، لكن الدكتور سوزان سرعان ما تعود إلى نفس الدائرة مرة أخرى في نفس المثال السابق عن النكتة السياسية معتزلة بأن البحث في موضوعات على هذه الشاكلة قد يسبب أذى للباحث إذا ما تناول فترة الحكم الحالية، لذا فالخيار الأمثل هو أن يلجأ إلى فترة في الماضي مثل الخمسينات والستينات، على أساس أنها فترات حكم منتهية، لأن مصلحة الباحث قبل كل شيء، ولا يجب أن يعرض نفسه للخطر.

تضرب الدكتور سوزان مثلاً آخر عن الموضوعات الحساسة مثل علاقة الرجل بالمرأة، وتقول : " القواعد تفرض انتقاء ألفاظ مهذبة للحديث عنها بدون تصريح، مراعاة للذوق العام وحس المجتمع والشارع، ولأنها أيضاً تقدم في سياق نص نقاشي، أما المشكلة الأكبر أنه في أحيان كثيرة لا يصرح الناس أنفسهم بهذه الألفاظ، ويستعينوا بكلمات بديلة للتلميح فقط، لأن هناك نوع من التحفظ في حديثهم مع الباحث يعكس الحوارات المتبادلة بين أفراد البيئة الواحدة".

وتضيف الدكتور سوزان: لا توجد قوانين تمنع الباحث من تسجيل الألفاظ الخارجة في الأدب أو الأغاني الشعبية في دراسته، ولكن الذوق العام يفرض عليه استبدالها في الكتابة بكلمات مهذبة لا تخدش الحياء، يفهم منها القاريء المقصود ضمناً، مشيرة إلى أن ملاحظة اتجاهات المجتمع مهمة، وتذكر أن هذا هو حال المجتمع حالياً، بينما في فترات سابقة لم يكن التصريح بألفاظ مماثلة يعتبر أزمة، والدليل على هذا تلك الضجة التي قام بها المهتمون بالتراث اعتراضاً على التعديلات التي أجريت على قصص " ألف ليلة وليلة" لاستبدال بعض الأجزاء منها بنص مهذب، وأصبحت طبعة الصحيح هي الوحيدة الأصلية.

كل تلك الإشارات من الدكتور سوزان توضح أن الرقابة على البحوث يتشارك فيها الباحث مع المجتمع، وهو ما يؤثر على الحركة البحثية في هذا المجال، والعنوان المعلن وراء هذا هو مراعاة " الذوق العام"، هذا إلى جانب خشية الموضوعات السياسية التي قد تعيق بحثه، أو تثقل صداماً مع السلطة. وينضم د. إبراهيم عبد الحافظ أستاذ الأدب الشعبي ووكيل المعهد لشئون الدراسات العليا إلى ما ذكرته د. سوزان لكنه يضيف رؤية أخرى ذات منحى

بعيداً عن تخصصات أكاديمية الفنون التابعة لوزارة الثقافة يهتم المعهد العالي للفنون الشعبية بالبحث العلمي ودراسة وجع مواد الفلكلور من أنحاء مصر المختلفة. ومع اتساع النشاط البحثي داخل المعهد بدأ يثار الجدل حول القيود التي يتعرض لها الباحث في هذا المجال، وإلى أى مدى تسيطر فكرة الرقابة على الباحثين المتعاملين مع الفلكلور، سواء بسبب ممارسة الرقابة الذاتية بشتايد من الأكاديميين في المعهد أو بسبب القيود التي يفرضها المجتمع على الباحث، فتدفعه إلى الابتعاد عن بعض الموضوعات.

الدكتور مصطفى جاد أستاذ تقنيات حفظ الفلكلور بالمعهد يعترف أنه رغم عدم وجود رقابة مباشرة على الباحث إلا أن هناك بعض الموضوعات التي يتجنبها الباحثون تماماً، والدليل على ذلك على سبيل المثال عدم وجود رسالة

إعلان ليما فقرة ٧

جميع أعضاء المجتمع الأكاديمي الذين يضطلعون
بوظائف التدريس لهم الحق في التدريس دون أي تدخل
هنا بمبادئ التدريس ومعايير ومناهجه المقبولة.

واحدة عن النكتة الشعبية رغم أنها جزء أساسي من التراث المصري، حيث إن أغلب النكت تتضمن جوانب سياسية وسخرية من الحكام، وبالتالي لا يستطيع الباحث الخوض فيها. وهكذا - حسبما يرى الدكتور جاد - تعيق السياسة أداء بعض الموضوعات. لكن الدكتور سوزان السعيد أستاذ الفلكلور بالمعهد حاولت أن تعطى مبرراً آخر بعيداً عن فكرة الخوف من الصدام مع السلطة بأن ذكرت أن دراسة الموضوعات ذات الأبعاد السياسية في مجال الفلكلور وراءها أسباب أخرى، أهمها أنه لم يسبق أن انضم للمعهد باحث متخصص في السياسة من خريجي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بل إن أغلب طلبة المعهد من تخصصات أخرى مثل التاريخ والأدب والآثار، وبالتالي يبحثون في

إعلان ليما فقرة ٩

يتمتع جميع طلبة التعليم العالي بالحرية في الدراسة، بما
في ذلك الحق في اختيار ميدان الدراسة من بين المقررات
المتوافرة، والحق في الحصول على إقرار رسمي بما
يكتسبونه من معارف وتجارب.

الخناق على باحث أو أستاذ معين.

وعلى العكس من د. إبراهيم يرى الراوى أن حرية البحث نسبية، ومحدودة جداً وتحكمها مجموعة أشياء تبعاً لطبيعة الأستاذ المشرف على الرسالة، فبعضهم يترك الحرية للباحث في اختيار الموضوع والبعض الآخر لا يفعل، وهذا يرجع إلى عدم التنضج الفكري للمؤسسة، وأطلق على كافة الدراسات في المعهد العالي للفنون الشعبية لفظ دراسات " مخفية" بمعنى أنها تعتمد على الموضوعات غير الشائكة وعلى المزاج الشخصي، فلا يسمح للباحثين بمناقشة موضوعات سياسية رغم أن القاعدة الأساسية للثقافة الشعبية هي أنها ثقافة ناقدة للثقافة الرسمية، وقائمة على المقاومة، ومرتبطة بقضايا مهمة، والاشتباك مع المجتمع،



محمود إسماعيل



الحرية المؤودة في الجامعات المصرية

شهادة الدكتور / محمود إسماعيل

من الحقائق البديهية أن الجامعات تفرخ النخبة الطليعية التي تقود مسيرة التقدم، وأن حرية التفكير والتعبير تشكل قوام تكوين تلك النخبة.

فالنائب أن الحضارة المملوكية مدينة في ازدهارها إلى "لوقيون" أرسطو، و"مجاورات" أفلاطون، و"أكاديميات" الطبيعيين و"الرواقين" ومن لف لفهم.

وبفضل "مدرسة الإسكندرية" - وكانت بمثابة أكاديمية عالمية تجذب العلماء من كل حذب وصوب - ظل الفكر "المليسي" قائماً ومردداً، برغم غلبة اللاهوت الذي حجب عالم العصور الوسطى وحكم عليها بأنها "عصور الظلام" لا لشيء إلا لمصادرة الكنيسة على حرية التفكير والحكم - "الحرمان" على المبدعين.

وفي الإحار ذاته، يمكن تفسير عصور ازدهار الفكر الإسلامي - والحضارة الإسلامية من ثم - بفضل مناخ الحرية الذي اعتبره "كلود كاهن" سحابة عابرة، حيث وثقت منذ منتصف القرن الخامس الهجري ليدخل العالم الإسلامي - وإلى الآن - ما أسماه ابن خلدون بحق "عصور الاضطراب".

فقد أدي تعصب "فقهاء السلطان" إلى تحريم العقلانية وتحريم المبدعين ومصادرة كتبهم وتحريض "العوام" على إحراقها باسم الدين، والدين من ذلك براء.

لذلك صاحت جهودهم سدى، بينما عول عليها الأوروبيون - أواخر العصور الوسطى - إبان عصر النهضة ومن بعده عصر الألوار بفضل تراث المعتزلة وإخوان الصفا و"تجريبية" ابن سينا والخمين بن الهيثم والرازي وعقلانية ابن رشد النقدي.

فقد اعترف "ول ديورانت" بمسئولية مفكري الإسلام عن قيام حركة الإصلاح الديني في أوروبا، بل في تجريد اللاهوت الدجاني اليهودي بفضل موسى بن ميمون ومن بعده موسى مندلسون. بل كان ظهور الجامعات الأوروبية - خصوصاً في بولونيا وسالرنو - امتداداً لجامعات الأهرم والزيتونة والقرويين التي تحولت إلى سبور للنعصب اللاهوتي بسعد لفظ العلوم الدنيوية، متأثرة بتعاليم الأشعرى والغزالي - خصوصاً - التي أشاعتها المدارس "النظامية" السنية. لقد جرى إحراق كنوز "دار الحكمة" في القاهرة الفاطمية و"بيت الحكمة" في بغداد وغيرها في كافة أرجاء العالم الإسلامي.

على أن "النهضة العربية" في القرن الثامن عشر والتاسع عشر أسفرت - ضمن ما أسفرت - عن تأسيس الجامعة المصرية - خلال العقد الثالث من القرن العشرين، فأصبحت النموذج لما أسس من جامعات في أرجاء العالم العربي الحديث والمعاصر. وأحق أنها فادت حركة التطور والتقدم والتجديد بدرجة ما، إلا أنها انتكست خلال العقدين الأخيرين بتأثير نظم عسكرية وعشائرية بدوية، فضلاً عن تعاضد الدعوات السلفية المدعمة من قبل معظم تلك النظم. ولا غرو، فالعلاقة وطيدة بين "البداءة" والتخلف، كما وأن العداء بين "السيف" و"القلم" من بدبيات الحقائق الناصعة. كذا بين "الجنرال" و"لقية البلاط" من ناحية والمفكرين والعلماء المبدعين من أخرى.

ولا يتسع المقام لإيضاح تجليات تلك الظاهرة، وحسي كاستاذ جامعي - بكلية الآداب - جامعة عين شمس - أن أنة بعض الملاحظات الكاشفة عن تدهور الجامعات المصرية حالياً، والتي تكمن أساساً في حقيقة "واد" مبدأ حرية التفكير والتعبير، على النحو التالي:

- "عسكرة" الجامعات، بحيث أصبح "رئيس الحرس الجامعي" هو الحاكم بأمره، بهدف "تدجين" الأساتذة الذين حرموا من حقهم في اختيار رئيس الجامعة وعمداء الكليات، وأصبحت "التقارير الأمنية السرية" معياراً لتعيينهم. بل تدخل "الأمن" في تعيين أعضاء هيئة التدريس استثناء من درجة "المعيد" إلى درجة "العميد".

- تحريم وتحريم النشاط السياسي في الجامعة، الأمر الذي أدى إلى وجود "فراغ" سياسي، جرى ملؤه بالفكر الديني المتعصب، أو بالتزعات النيمكية "الحداثية" المتحطة التي انعكست على أنماط السلوك. يشهد على ذلك "قضايا الآداب" وانتشار "الزواج العرفي" ... وهلم جرا.

- استبدال النشاط السياسي والثقافي بحفلات الترفية المسف - على غرار أغنية "يحبك يا حمار !!!" - وما يسفر عنها من ملاسات يندى لها الجبين !!!

بالدراسة موقف أهالي سيناء من النظام، وأيضاً رؤية النظام لهم والتعامل معهم على أنهم جواسيس، أو عن الرؤية الشعبية للمخدرات، أو عن الجندية في مصر وتراتها العميق، فهي مؤسسة عريقة مازالت تحافظ على هذا الوطن وتحمل تراثاً عميقاً له رؤية وطنية محددة، وعقيدة احتفالية لم يقف أحد على دراستها، فلماذا لا تناقش السخرة الآن مثلاً؟

يذكر أن دراسة علم الفلكلور كانت تعتمد قديماً على مجهودات شخصية ودراسات حرة، مثل أعمال تيمور ياشا في أوائل القرن الماضي، ثم انتقلت في منتصف القرن العشرين إلى مجال البحوث الأكاديمية على يد سهر القسماوي صاحب أول رسالة أكاديمية عن الفلكلور، اهتمت بدراسة قصص "ألف ليلة وليلة" وأشرف عليها عميد الأدب العربي طه حسين في جامعة القاهرة، وتلاها العديد من الدراسات مثل دراسة رشدي صالح في الخمسينات للسير والأدب الشعبي. بعدها تأسس مركز دراسة الفنون الشعبية في عام ١٩٥٧، ليرثه في عام ١٩٨١ المعهد العالي للفنون الشعبية كمعهد متخصص في دراسة التراث الشعبي بأقسامه وتخصصاته المتعددة، وكانت أول رسالة ماجستير تسجل فيه عام ١٩٨٩ عن "فن الأداء الشعبي للمتشدين" ويصل عدد الرسائل التي أجيّرت فيه حتى الآن بشكل تقريبي إلى ٣٠ رسالة ماجستير، و ١٨ رسالة دكتوراه في موضوعات مختلفة.



التراث والتغير الاجتماعي

لكن المعهد لا يقلل هذا، ولا يقلل بمناقشة الجوانب الطبقية للجماعة الشعبية. هذا النوع من الوصاية لا يتكرر الراوي أنه يؤثر على عقل الباحث وعلى البحث العلمي بشكل عام، فحرية البحث لا يسد أن تكون حسرية مطلقة، فأغلب الدراسات على هامش الأشياء وليست في العمق قائلاً: "لا يمكن أن أتحدث عن موضوع مرتبط بالخبر دون أن أتعرف على التناقض الطبقي والاجتماعي في البيئة، كما هو الحال في دراسة سميح شعلان عن الخبز.. فالخبز يعني الصراع الاجتماعي الطبيعي، لذا لا بد أن نتحدث عن القمح وزراعته والموقف الأمريكي منه، لا أن نتوقف عند حد الوصف لطريقة عمل الخبز والعجين فقط!".

يذكر في هذا الصدد أيضاً تجاهل الباحثين لبعض الجوانب السياسية الشائكة في رسائلهم، حتى وإن استلزم الأمر مناقشتها والتعامل معها بشكل غير دقيق، ومثال هذا كما يقول د. صلاح الراوي ما فعله أحمد على مرسى في رسالته التي تحمل عنوان "الأغنية الشعبية مداخل إلى دراستها"، حيث أقام تفسيراً خاطئاً لجزء من قصة "شقيقة ومتولى" والذي يقول فيه متولى: "أنا لا باخذ العشر ولا الجزا ولو غلط بابيه تنجزي، اعمل معروف ادبي أجازه" فرغم ما هو معروف عن "العشر والجزا" أنها تعني عشور المال والجزية، أي أنه لا يأخذ الضرائب من الناس في تحكم على السلطة، إلا أن الباحث فسرها بأنه لم يحصل على مكافأة من قبل من الجيش، تخبياً للحديث عن الضرائب، ويقول الراوي: "يصعب على الباحث المتعاطف مع السلطة أن يتطرق إلى مثل هذه القضايا لدى الجماعة الشعبية، حتى وإن كان على درجة أستاذ، لأنه في النهاية يسعى للمناصب والوصول إلى أعلى المراتب".

وهكذا تخضع البحوث في مجال الدراسات الشعبية إلى "التابوهات" التي يحشاها المجتمع مثل الجنس والدين والسياسة.

يختم الدكتور صلاح الراوي: "لا اعتقد أن هناك دراسة واحدة تناقش حثان الإناث، أو موقف الجماعة الشعبية من النظام والسلطة، أو عن النكته السياسية والشعبية، وبعض المناطق مثل سيناء يتم تجنبها لأن تراثها الشعبي مليء بالشعر الذي ينتقد الرؤساء، سواء مبارك أو السادات، وكذلك لم يتناول أحد

(نظراً لقيامى بالتدريس في إحدى جامعات المغرب قرابة عشر سنوات ، لاحظت وأعجبت بمناشدة العامل السابق لطلبة الجامعات في إحدى خطبه ، حيث قال : " تيسبوا فإنني مياه بكم " . ولعل هذا يفسر قوة الأحزاب السياسية ، حيث يشكل طلبة الجامعات قواعدها الأساسية ، التي تنفوذ زعامات على درجة عالية من النضج السياسي . ومعلوم أن جامعات مصر - إلى عهد قريب - كانت مفرخة لتكوين الساسة ، خصوصاً من كليتي الآداب والحقوق .

- بينما حرم أساتذة الجامعة من إلقاء المحاضرات العامة ، فبحسب " المدرجات " الكبرى لنجوم كرة القدم والغناء الهابط . أذكر أن أحسد وكلاء الكلية المستيرين دعائي والصديق الدكتور / حسن حنفي لإقامة ندوة عن " المغرب والإسلام " وأن الحضور من الأساتذة والطلاب طالبوا " الوكيل " بمزيد من الندوات والمحاضرات فأعلن علي المأخوذ موعداً لندوة أخرى - للمحاضرين نفسيهما - في موضوع نقاش - لكنه أرجأ موعد عقدها عدة مرات ثم أخيراً باستحالة عقدها " لأسباب أمنية " !!!

(أذكر أنني أقيمت محاضرة عامة في جامعة الكويت لاقت قبولا من الحضور . إعرض زميل مصري - للأسف - علي أن خطاب الخاضر ينطلق من فكر " حرطقي الحادي " . وإذ عقيت علي ملاحظته الخيفة وأعلنت : " أن لي الشرف بأنني مار كسي فكراً ونضالاً " إنتهيت الأكف بالتصفيق . وفتحت وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والرئية أمام الخاضر طيلة ست سنوات دوغاً أدني مصادرة .

- عكست ظاهرة "عسكرة الجامعة" ظلالها علي النظم وسراجه الدراسة ، خصوصاً في الكليات النظرية المنوطة ببناء البشر أساساً . فنظام " الترم" علي سبيل المثال لا يستهدف إلا شغل الطلبة وإبعادهم عن السياسة . كذا شغل وقت الأساتذة عن الاضطلاع بالدور " البحتي " للفرغ شهوراً مضنية في أعمال إدارية لا علاقة لها بهام " الأستاذ " الحقيقية .

يدخل في هذا الإطار المصادرة علي " مجالات الحائط " الطلابية ، إلا بتصريح ومرافقة من أجهزة الأمن . ناهيك عن ابتسار دور نظام " الأسر " الجامعية في حفلات الترفيه وما شابه ، بعد وأد وتحريم النشاط الثقافي والاجتماعي .

- تندخل " أجهزة الأمن " كذلك في التجسس علي المحاضرات الجامعية لأعضاء هيئة التدريس ، فيجند بعض الطلبة - خصوصاً ممن ينتمون إلى الحزب الحاكم لتسجيل محاضرات الأساتذة " المغضوب عليهم " وقد اعترف لي بعضهم بذلك ، بل إن أحدهم زعم أنه يتقاضى عن تسجيل ما يعتبره " خروجاً عن موضوع الدرس " تقدير لاساتذته . !!

- لسنا في حاجة إلى " تجنيد " بعض الأساتذة من قبل " أجهزة الأمن " ، حسافهم في ذلك تحقيق طموح شخصي في تولي الوظائف القيادية . وإذ سألت أحدهم

وكان من قبل يسارياً عن سبب " رده " و " تذبذه " لم يجد حرجاً في القول : " أنا أثقل المثل السائر " علي كل لون يا بتيسطاً " . و " اللي تغلب به ، لعب به " .

- حول منتصف السبعينات ، كثيراً ما كان يستدعيني عميد الكلية إلى مكتبة - في حضور شخصية أمية لا داعي لذكر اسمه - مهديداً ومتوعداً لا لشيء إلا لتعاطم إقبال الطلبة علي محاضراتي حتى من الكليات الأخرى - بما يثير هواجس " الأجهزة " خصوصاً حين عمد " الرئيس الراحل " إلى التكيل بالنصيرين والمراكسين من أطلق عليهم " اليسار المغامر " .

وأذكر أنني كنت أشارك في مؤتمر بتونس . وعلي أثر العودة إصطحبني ثنان من رجال الأمن بعد هبوط الطائرة لإجراء تحقيق مع " شخصي الضعيف " كمستول عن قيام مظاهرة طلابية بالجامعة وقعت أثناء غيبي في تونس !!

- أسفرت تلك " الملاحظات " الدائمة والدانية عن عقد العزم علي الإعادة إلى إحدى جامعات المغرب .. ومع ذلك كنت علي رأس قائمة من الأساتذة " المشاعين " الذين فصلوا من الجامعة وأحيلوا إلى وظائف إدارية . !!! وأشهد بأنني لقيت في المغرب حفاوة وترحاباً طوال سنوات عشر ، لم أساءل خلالها - ولو مرة - برغم محاضراتي وكتاباتي حتى في صحف اليسار . من هنا أدركت لماذا تطورت جامعات المغرب والمحطت جامعات " الكتانة " الرائدة إلى الهاوية ؟

- لم يكن إعادة تعيين بجامعة عين شمس بالأمر الهين ، فربس الجامعة آنذاك كان من نجوم الحزب الحاكم . وحين عرض عليه الأمر رفض لا لشيء إلا لأنني Agitator منير للشعب ، علي حد قوله . وإذ جرى فصله - لأسباب ما - وخلفه رئيس جديد - وصف آنذاك بأنه " تزويقي قوانين " إشرط لعيني مساعدته في انتخابات مجلس الشعب بأن أضمن له أصوات قسريتي التي تدخل ضمن دائرة قبيلة ... !!

علي أنه - مع ذلك - أري من الإنصاف الإشادة ببعض رؤساء الجامعة وعمداء كلية الآداب ممن عرفوا بالزاهة واحترام تقاليد الجامعة - التي انتهكت - من أمثال الدكتور / إسماعيل غانم ، والرحوم الدكتور / ناجي الخلاوي ، و الرحوم الدكتور / عبد القادر القط عميد الكلية الذي هدد بالاستقالة حين طالب الأزهر بفصله من الجامعة علي إثر صدور كتابي " الحركات السرية في الإسلام " .

ذلك غيض من فيض ينير الآسي والأسف علي تروذي الجامعات المصرية التي كان لها فضل الريادة والسبق ، سواء علي المستوى الأكاديمي ، أو علي صعيد العمل السياسي الوطني . أما عن أسباب التدهور فقد كشفه - قديماً - أفلاطون الفيلسوف ، ولخصها في غياب حرية التفكير والتعبير . من جراء سيطرة " النفس الغضبية " - الحكر علي النفس العاقلة التي تتمثل في الحكماء المفكرين " .



حارس الوثائق المصرية ينفي حجبها عن الباحثين

صابر عرب: المحجوب لا يقتل نصف في المانة لأغراض الأمن القومي

حوار : عبد الرحمن مصطفى



تجوي دار الوثائق القومية ملايين الوثائق التاريخية التي تقيد الباحثين في مجالات البحث المختلفة ، وهو ما حدد قواعد التعامل مع هذه المؤسسة العريقة ، إلا أن هذا لم يمنع شكوى بعض الباحثين من أن دار الوثائق تحولت إلى دار احتجاز للوثائق ، نظراً لصعوبة إجراءات التعامل .

الأستاذ الدكتور محمد صابر عرب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية يرد علي هذه التساؤلات .

- هناك مشكلة يتعرض لها بعض الطلبة في مرحلة ما قبل تسجيل رسالة الماجستير وأثناء الدراسة الجامعية ، حين يجد الطالب نفسه علي غير دراية بمحتويات الدار أو بشكل الوثيقة ، بل يمنع من دخول قاعة الوثائق تماماً ما ردت؟

الوثائق والمخطوطات المودعة في دار الوثائق مقصورة علي من هم فوق المرحلة الجامعية ، سواء من الباحثين الأكاديميين أو من العاملين في الصحافة والعاملين في مجال البحث الحر ، وهذا لأسباب كثيرة أهمها الحرص علي الوثيقة من التداول المتكرر الذي قد يعرضها للتلف . أما بالنسبة للطلبة الذين لم يسجلوا موضوعاً للبحث فيتاح لهم الاطلاع علي الوثائق التي سيحتاجونها بمجرد تحديد موضوع البحث . وتصدر في ١٥ يوماً ، وهي مدة بسيطة مقارنة بالفترة التي يقضيها الباحث في فترة إلقاء بحثه .

- أليس من حق الطالب العادي التعرف علي دار الوثائق ومحتوياتها؟ نحن نفترض أن الباحث الملائم للتعامل مع الوثائق الأصلية هو طالب الدراسات العليا ، فليس مطلوباً من الطلبة في المرحلة الجامعية الرجوع إلى الوثائق الأصلية .. فأقصى ما يطلب منهم هو الاطلاع علي الدوريات والوثائق المنشورة في كتب . الهدف هو تنظيم التعامل مع الوثائق ، لأننا إذا ما فتحنا قاعة الاطلاع علي الوثائق التاريخية مثلما نفتح قاعة الاطلاع علي الكتب ، قد لا تضمن ما سيحدث للوثيقة القديمة .

- بعض الأساتذة الأكاديميين كانت لهم مشاكل أعلنوها صراحة في الصحف والمجافل العلمية من التضيق عليهم في الحصول علي الوثائق .. ومنهم الدكتور مجدي جرجس أستاذ التاريخ بالجامعة الأمريكية بالقاهرة؟



الجهات لأغراضها الإدارية وتحديد ما تحتاجه السدار ، وهناك لجنة موجودة بالفعل تتعامل مع وزارات العدل والخارجية وباقي الوزارات التي تمدها بالوثائق.. لكن هناك مشاكل أغفلها الكثيرون.

– مثل ماذا؟

دار المحفوظات بالقاهرة هي الوارث الحقيقي للدفتر خانة ، وتحتوي وثائق تستخدم في أغراض معرفة الأبطال، وأسماء العائلات، لكن بعض هذه الوثائق وقد تقدر بنسبة ١٠ ٪ من المهم أن تنتقل إلى الدار كي تفيد الباحثين في الجوانب السياسية والتاريخية المختلفة.

لا توجد قواعد مانعة للوثائق بشكل مباشر، لكن هناك قواعد تستند إلى الخبرة والحس الثقافي لدينا، فنحن من يحدد في دار الوثائق أن الملف الفلاني قد يشكل خطورة في عرضه الآن.

– ألا ترى أن غياب وثائق الحروب قد أضعف قدرة الباحثين على إعادة كتابة التاريخ في مصر وهو التيار الذي بدأ في عديد من الدول؟

التاريخ لا يكتب مرة واحدة، بل يكتب عدة مرات وفقاً لكفاءة الباحث والمصادر المتاحة. من المؤكد أنه من الصعب أن تكتب عن حرب مثل حرب ٥٦ في ظل غياب الوثائق المصرية، مما يجعل الكتابات أقرب للانطباعية، وكذلك يتم الاعتماد على الوثائق الأجنبية ، وأنا أدعو إلى الإفراج عن هذه الوثائق، فهي خدمة قومية وليست خدمة للبحث فقط.

وحتى في بحوث ترقيتهم لا يستخدمون الوثائق الأصلية ويعتمدون على الدوريات، ورغم هذا يذكر بعضهم دعاية سيئة عن الدار رغم ابتعاده عنها.. في مرة سمعت تعليقاً في أحد المناسبات العملية ينتقد الدار رغم إن أعلم جيداً أنه لم يزر دار الوثائق منذ أكثر من عشر سنوات، بعض هذه المشاكل تكون مفتعلة.

– مشروع رقمنة الوثائق وإتاحة نماذج منها على الإنترنت، هل الهدف منه إتاحة الوثائق للباحثين عبر وسيط آخر؟

الحقيقة أنه لا توجد دولة في العالم تتيح أرشيفها بشكل كامل على الإنترنت، وليس الهدف من هذا المشروع هو إتاحة الوثائق ولكن، التعريف بمحتوى الدار وما داخل ملفاتها من وثائق، مع نماذج معروضة بحدود التعريف، وفي شهر أبريل سيكون المشروع قد انتهى بالفعل.

– هناك مشكلة تتعرض لها دار الوثائق نفسها تؤثر بشكل مباشر على إتاحة المعرفة للباحثين، وهي عن عدم إمداد الدار بالوثائق من الجهات المختلفة.. ما سبب ذلك؟

دار الوثائق هي وريثة دار الوثائق العمومية ، والأوقاف، والعدل، ووزارة الحربية التي تحولت فيما بعد إلى وزارة الدفاع، ومن هذه الجهات وغيرها تكون الأرشيف الأول، وحين تأسست دار الوثائق القومية عام ٥٤ خضعت لقانون الوثائق لسنة ٥٤ وهو غير ملزم لأي جهة بتقديم وثائقها إلى دار الوثائق، وقد أقمنا مشروع قانون جديد نأمل أن يتم تمريره بخصوص الوثائق، بحيث يتم إلزام الجهات بإرسال وثائقها إلى الدار بدلاً من أن تكون خاضعة لمزاجية الموظفين ، خاصة مع النظرة السلبية لفكرة الأرشيف الموجودة في ثقافتنا.

– على أي أساس يتم اختيار الوثائق التي يتم توريدها للدار؟

هذه الوثائق قد لا تمثل أكثر من ٨ ٪ من القوائم التي ترسلها الوزارات والمؤسسات للتخلص منها، ويحدد خبراءنا ما يمكن أن تحتفظ به هذه

– لماذا يتم حجب هذه الوثائق؟ هل لتخوفات طائفية مثلاً...؟؟

تاريخنا ليس فيه ما نخجل منه، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات بين المسلمين والمسيحيين، فالوثائق تشير إلى أن كلا الطرفين كان متساوياً أمام القانون في فترة تاريخنا الحديث، وكذلك تشير إلى علاقات اجتماعية جيدة.

– إذا.. فما هو المحجوب؟

ليس هناك تحديد معين ، على سبيل المثال الوثائق المتصلة بقضايا الحدود نتحفظ على إظهارها، ولا بد من خبراء يحددون ذلك، وكما ذكرت أنها لا تتعدى نصف الواحد في المئة، وأغلبها موضوعات سياسية ومرتبطة بالأمن القومي أكثر من أن تكون موضوعات بحث تاريخي.

– هناك اتهام موجه إلى موظفي الدار بالتعسف في التعامل مع بعض المترددين على قاعة الوثائق وإعاقة وصولهم إلى الوثيقة؟

قد يكون لدينا بعض المشاكل المتعلقة بالوظيفة وأداء بعض العاملين على خدمة الاطلاع على الوثائق، لكننا الآن في مرحلة تطوير العاملين وأنا بنفسى أقول بتسهيل المهمة على المترددين والتواصل معهم لحل أى مشكلة قد تحدث، فالإساءة لأي باحث اعتبرها إساءة لشخصي.

– في داخل سيمينارات التاريخ العلمية تحديداً شككا بعض الأساتذة الأكاديميين من أن باحثي دار الوثائق القومية لهم الأفضلية في الوصول إلى الوثائق والاطلاع عليها عن بقية الباحثين؟

كل باحث لديه تصريح بحق له الاطلاع ، وليس من حق الباحث الاطلاع على الوثائق البعيدة عن موضوع بحثه، لأنه ليس يباحث من يريد الاطلاع على الوثائق دون خطة بحثية محددة.

– لكن أحياناً يكون الباحث بصدد التحضير لمؤتمر أو مهمة بحثية محدودة المدة، وعلى فترات متكررة، أوجب عليه إصدار تصاريح في كل مرة؟

أود أن أقول في هذا الصدد إن هناك من الأساتذة من تنقطع صلتهم بالتعامل مع الوثائق والدار بأكملها بمجرد وصولهم إلى درجة الدكتوراه،

ضربت مثلاً بمجدي جرجس، والحقيقة أن كل بحوثة اعتمد فيها على وثائق محفوظة بدار الوثائق القومية، كذلك من المهم أن أشير هنا إلى أنه في كل أرشيف من أرشيفات دول العالم، هناك بعض الوثائق غير المتاحة، وذلك لدواعي الحفاظ على الأمن القومي للدولة ، وهذا لا تحده لنا أى جهة أمنية، ولكن بإدراكنا الإنساني والثقافي والوطني من أن هناك بعض الوثائق قد يساء استخدامها ضد المصالح الوطنية القومية.

– ما المعايير التي تحدد لنا خطورة الوثيقة أو أنه قد يساء استخدامها؟

لا توجد قواعد مانعة للوثائق بشكل مباشر، لكن هناك قواعد تستند إلى الخبرة والحس الثقافي لدينا، فنحن من يحدد في دار الوثائق أن الملف



ألفصدور موقع دار الوثائق

الفلاني قد يشكل خطورة في عرضه الآن، وأنه يجب حجب خمسين سنة أو أكثر، ولعلمك أن هناك ملفات يتم حجبها لمدة مئة سنة في بعض الدول، ومسئولو المؤسسة هم من يحددون الملفات التي قد تهدد الأمن القومي، وكلنا أكاديميون وباحثون واعين. كما أن الوثائق كلها متاحة، واخجوب منها لا يتعدى نسبة نصف في المئة ويمكن الاستعاضة عنه بمصادرة بديلة.

عماد أبو غازي: يجب أن تكون حرية البحث العلمي حرية مطلقة



عماد أبو غازي

الأصل في المبدأ الأرشيفي أن جميع الوثائق يجب أن تكون متاحة في يوم من الأيام، والمبدأ الحقوقي أيضاً يعزز حق الأفراد في المعرفة، لكن جزءاً منها مرتبط بمعاملات الدولة التي قد تمس أمنها القومي، فنفرض على الوثائق درجات من السرية تقتضي مدد معينة من الحجب، وهذا أمر معمول به في جميع أنحاء العالم، لا توجد دولة وثائقها كلها متاحة من اللحظة الأولى. هناك وثائق يحكم المنطق وبحكم الدساتير والقوانين لابد أن تكون متاحة مثل القانون والدستور الذي يجب أن يكون معلناً ومتاحاً من لحظة صدوره وإلا يفقد معناه. في النهاية لابد أن تكون الوثائق في تاريخ ما، يتفق عليه المجتمع، متاحة للجميع.

ما هي معايير تحديد درجات السرية للوثائق؟ وما هي الجهة المختصة بوضع هذه المعايير؟

الجهة صاحبة الوثائق هي وحدها التي لها الحق في تحديد درجات السرية، لا المؤرخ، ولا الأرشيفي، ولا الوثائقي، ولا الموظف العامل بصدار الوثائق أو الأرشيف القومي، له الحق أن يقول ما هو سري، وما هو غير سري، الجهة التي تصدر منها الوثيقة أو تتلقاها هي التي تحدد إذا كانت هذه الوثيقة سرية أم لا، وهذا ما هو معمول به في العالم كله.

عندما طرح تعديل قانون الوثائق أشير في بعض الصحف أن المؤرخين والعاملين بالوثائق هم من يحددون درجات السرية ومدتها، هذا كلام لا يقوم على أي أساس من العلم أو المنطق، أو القانون.

هل مجرد خروج الوثيقة من الأرشيف الخاص بالجهة، ترفع عنها السرية؟

ليست بالضرورة، الأساس أن الوثائق لا تذهب لدار الوثائق إلا بعد انتهاء مدة السرية، ولكن في بعض الحالات المحددة التي ينص عليها القانون، أو التي لها علاقة بظروف بعض الجهات، تنقل الوثائق إلى دار الوثائق وتحفظ بها كودائع مغلقة، ولا تفتح إلا بعد مرور مدة السرية، وهذا إجراء أرشيفي متعارف عليه، علي سبيل المثال وثائق انتخابات رئاسة الجمهورية تنقل بعد الانتخابات لتحفظ كوديدة مغلقة لمدة ست سنوات في دار الوثائق القومية، بعدها يجوز الاطلاع عليها.

هل يوجد ما يلزم الجهات المختلفة أن تسلم وثائقها سواء كانت سرية أو غير سرية إلى دار الوثائق؟

يوجد ولا يوجد، بمعنى أن القانون الصادر سنة ١٩٥٤ بإنشاء دار الوثائق القومية نص على أن الجهات الحكومية تسلم وثائقها، بعد انتهاء مدة الحفظ القانوني، أو بعد انتهاء مدة السرية، بمعنى أن بعض الوثائق - أصلاً - متداولة في عمل الجهة، وبالتالي لا يمكن تسليمها، لكن القانون استثنى بعض الجهات من هذا الإلزام، وبالتالي توجد ثغرة تشريعية في القانون تحتاج إلى معالجة، بحيث أن وثائق جميع الجهات في الدولة تنتقل إلى دار الوثائق في النهاية، ومن حق هذه الجهات أن تحدد مدة السرية التي تناسبها أو ينص عليها في القانون.

والمشكلة الثانية المتعلقة بالقانون، أنه لا ينص بشكل صريح على أن كل مؤسسات الدولة ملزمة بإيداع وثائقها في الأرشيف القومي، بما فيها المؤسسات الخاصة، مثل الأحزاب السياسية، الجمعيات الأهلية، النوادي الرياضية، شركات، بنوك.

من هو الشخص المؤهل للتعامل مع الوثيقة؟

أنا رأيي الشخصي أن المعلومات المتاحة بدار الوثائق لابد أن تكون متاحة للكافة، وهذا أيضاً يحتاج إلى نص واضح في اللوائح، لأن قانون الوثائق لا ينص على أن الوثائق متاحة للباحثين فقط، لكن الواقع الفعلي أن الاطلاع في دار الوثائق، بتصريح، ولا يمنح إلا لباحث، يتبع مؤسسة بحثية، بخطاب رسمي، وهذا في تقديري إجراء مخالف للقانون والدستور، لكن نقول - في الوقت ذاته - إن جزءاً كبيراً من هذه الوثائق يعتبر مادة أثرية، ذات طابع أثري، عندما يكون لدى وثيقة عمرها ١٢٠٠ سنة، لا يصح أن تكون متداولة، البديل زمان كان تصويرها بالميكرو فيلم وتتاح من خلاله، النهاردة ممكن تحويلها لشكل رقمي وتتاح لكل الباحثين.

بعض الباحثين ينبغي أن يطلعوا على أصل الوثيقة، لأن جزءاً من دراستهم مرتبط بالناحية المادية للوثيقة.

حوار: خلود صابر

وماذا عن ضرورة الحصول على تصريح للاطلاع على الوثيقة؟

هناك مستويان، أولاً: يجب أن أكون تابعاً لمؤسسة بحثية، ولا يوجد نص قانوني يوجب ذلك، لكن اللوائح الإدارية لدار الوثائق تشترط ذلك، وأري أن هذا مخالف للأعراف الأرشيفية في العالم كله.

ثانياً: الباحث الذي يحصل على تصريح بإطلاع يحدد له عدد من المجموعات الأرشيفية، وهذا إخلال بمبدأ أساسي من مبادئ علم الأرشيف، الذي يقوم على تبادلية العلاقة بين المجموعات الأرشيفية المختلفة داخل الأرشيف القومي، مثلاً في مصر النظام قائم على تعدد المؤسسات الأرشيفية، ما بين دار المحفوظات، ودار الوثائق، ووزارة الأوقاف، وبعض المؤسسات الدينية المسيحية بها وثائق، ويجوز مساحات كبيرة متداخلة فيما بينها.

أيضاً يمكن أن يكون التداخل بين أرشيفات في بلاد مختلفة، لأنها تعبر أيضاً عن علاقات بين دول، فمثلاً أجد وثائق في الأرشيف المصري، تكملها وثائق في الأرشيف البريطاني، ووثائق في الأرشيف الأمريكي، وهكذا، وبذلك هذا يعد إخلالاً بقواعد البحث العلمي ومبادئ علم الأرشيف.

بصفتك أستاذ جامعي تتعامل مع الطلاب والباحثين، كيف تري حجم الحرية المتاح لهم في المؤسسات الأكاديمية اليوم، فيما يتعلق بالعمل على الموضوعات التاريخية؟

هناك مشكلات خاصة بالبحث العلمي، وليست خاصة بمؤسسات الأرشيف ذاتها، أن بعض الموضوعات لا تتوافر لها هنا القدرة أو الرغبة في الدخول إليها وبحنها، وهي المشكلة المتعلقة بالحرية بشكل عام، ليس فقط فيما يتعلق بالوثائق لكن في كل التخصصات. هذه المشكلة ترتبط بتركيبة مجالس الأقسام، وحسب المواقف الشخصية للأساتذة، وأنا في تصوري يجب أن تكون حرية البحث العلمي حرية مطلقة لا قيد عليها بأي شكل من الأشكال. لكن الواقع غير ذلك، وهي ليست قيوداً قانونية، بل هي قيود شخصية نابعة من مواقف المسؤولين عن هذه المؤسسات أو الأقسام العلمية.

تقرير هيومن رايتس ووتش:

القراءة بين الخطوط الحمراء: قمع الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية



سلطت دراسات أجريت مؤخراً عن العالم العربي الضوء على الحالة المتردية للتعليم الجامعي، ففي عام ٢٠٠٣، ركز "تقرير التنمية الإنسانية العربية"، الصادر عن "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" على التعليم في المنطقة. وخلص التقرير إلى أن "المعرفة تبدو طريفة في البلدان العربية الآن.. غير أن مثل هذا الموقع لا يفي بحمل المطامح المشروعة للشعب العربي في وجود كرم ومقتدر في الألفية الثالثة". ويتمثل أحد الأسباب المهمة لهذا التدهور في الافتقار إلى الحرية الأكاديمية في الجامعات.

وتعد أوضاع الجامعات في مصر، والتي كانت من الناحية التاريخية رائدة في مجال التعليم في العالم العربي، نموذجاً لهذه المشكلة. فخلال إحدى زياراتها إلى مصر، وجدت منظمة هيومن رايتس ووتش أن انتهاكات الحرية الأكاديمية متفشية في نظام التعليم العالي في البلاد. ومنذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين، تعرض عدد من الأكاديميين المصريين للتشديد بهم علناً، ولصدور أحكام قضائية ضدهم، فضلاً عن العنف البدني وغير ذلك من أشكال التهريب، سواء من جانب مسئولين حكوميين أو أفراد وجماعات غير رسمية، ولا سيما في أوساط الإسلاميين المتشددين. ومن أشهر الحالات في هذا الصدد حالة الدكتور نصر حامد

أبو زيد، الأستاذ في جامعة القاهرة، والذي اضطر للفرار من البلاد بعدما قضت محكمة مصرية بأنه مرتد بسبب دراساته عن القرآن الكريم. كما منع كتاب دراسي يتناول موضوعات جنسية للدكتورة سامية محرز، الأستاذة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وتعرضت للهجوم في الصحافة ومجلس الشعب (البرلمان). أما الدكتور سعد الدين إبراهيم، أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، والذي نفذ مشاريع بحثية عن قضايا سياسية ودينية مثيرة للجدل من خلال مركز بحثي مستقل، فقد واجه المخاكمة والسجن على مدار ثلاث سنوات قبل أن يصدر الحكم ببراءته. وبالرغم من مرور سنوات عدة على بعض هذه الأحداث، فإنها لا تزال حية في أذهان الأكاديميين المصريين.

ولئن كان الاعتداء على الحرية الأكاديمية أقل بروزاً، فإنه أوسع انتشاراً مما توحي به الحالات التي تنصدر العناوين الرئيسية، فقد طال القمع الذي تمارسه السلطات الحكومية والجماعات غير الرسمية جميع الجوانب الأساسية للحياة الجامعية، بما في ذلك التدريس، والبحوث، والأنشطة الطلابية، والاحتجاجات داخل الجامعة. فالرقابة تحول دون قيام الأساتذة بتدريس كتب يعينها، وتؤدي شروط الحصول على تصاريح

لإجراء استبيانات ودراسات مسحية إلى إعاقة البحوث في مجال العلوم الاجتماعية. ويعد مسئولو الجامعات والشرطة من الأنشطة الطلابية خارج قاعات الدراسة، وكثيراً ما تتصدى قوات الأمن بعنف للمظاهرات داخل الجامعة، ومن شأن هذه الانتهاكات الواسعة النطاق أن تؤدي إلى خنق حرية النقاش وتبادل الأفكار، مما يمنع الطلاب المصريين من الحصول على تعليم جيد، كما يمنع الباحثين المصريين من تعزيز المعرفة في مجاليهم. وتشارك الأطراف الفاعلة، من الجهات الحكومية وغير الحكومية على حد سواء، في تؤدي حالة الحرية الأكاديمية في مصر، إذ تقدم قسوات الأمن الحكومية دون سند من القانون على اعتقال النشطاء الطلابيين الذين يرشحون أنفسهم لانتخابات الاتحادات الطلابية أو يتظاهرون داخل الجامعة، بل وأحياناً ما تعذبهم. وتفرض الحكومة ضغوطاً إضافية من خلال عمداء الكليات المعينين والقوانين المقسدة. أما التدخل من جهات غير حكومية، فيأتي معظمه من الإسلاميين المتشددين، الذين يحرك الدافع الديني أنشطتهم السياسية، إذ تقوم هذه الفئة بتهريب الأساتذة والطلاب من خلال أساليب شتى، من بينها الدعاوى القضائية والاعتداءات البدنية. وقد اتهم أحد الأساتذة المتشددون الإسلاميين بخلق "مناخ من الإرهاب"، يخشى فيه الباحثون من وصم محاضراتهم وأبحاثهم بالزندقة. وفي بعض الحالات، تغذي مصادر القمع هذه بعضها البعض، إذ يسعى بعض الأكاديميين إلى استرضاء الإسلاميين خشيتهم من تزايد القمع الحكومي، ويرضون بالقمع الحكومي خشيتهم من غضب الإسلاميين.

وقد أدى القمع المستمر على مدى سنوات إلى خلق مناخ من الرقابة الذاتية في الجامعات المصرية، ويعترف الأساتذة والطلاب بأن هناك قضايا يعينها، وهي أساساً قضايا السياسة والدين والجنس، لا يمكنهم مناقشتها إلا في أضيق الحدود، ويقولون إنهم أحرار في أن يقولوا ما يريدون ولكن بشرط ألا يتجاوزوا آيا من "الخطوط الحمراء" الخرمية. ويمكن أن تلحق الرقابة الذاتية ضرراً بالتعليم العالي لا يقل عن ضرر القمع المباشر، كما أنها دليل على أن كثيراً من الأكاديميين المصريين قد كفوا عن مقاومة انتهاكات الحرية الأكاديمية، بل وأصبحوا يقرونها في بعض الأحيان.

وقد تفاقمت انتهاكات الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية من جراء القيود المؤسسية، مما أسهم في تدهور مستوى التعليم في مصر. إذ تحكّم السلطات في تعيين أعضاء هيئة التدريس وترقياتهم، ويؤدي تبني منهج صارم بخصوص التعليم إلى إعاقة الإبداع في مختلف مراحل النظام الجامعي،

من امتحانات القبول إلى برامج الحصول على درجة الدكتوراه، كما يحرم الطلاب من الحق في اختيار مجاليهم الأكاديمية بصورة حرة. وأدى الافتقار إلى الاعتمادات المالية الكافية إلى تردي المرافق الجامعية، كما حُددت بالأساتذة إلى البحث عن أماكن أخرى للعمل. وقد وضعت وزارة التعليم العالي خطة للإصلاح في المستقبل، ولكن مازال من المسكر معرفة ما إذا كان لدى الحكومة ما يكفي من الأموال، فضلاً عن الاستعداد، لتنفيذها. وكان من شأن تفشي الانتهاكات على أيدي الأطراف الفاعلة من الجهات الحكومية وغير الحكومية، فضلاً عن ردود الفعل التي تتسم بالخوف من جانب الأكاديميين، أن يؤدي إلى ركود المناخ التعليمي، ففي مقابلاتهم مع منظمة هيومن رايتس ووتش، ذكر الأساتذة والطلاب مراراً أن الجامعات المصرية لم تعد مراكز للتفكير الإبداعي، كما أصبح التعليم العالي يقوم في معظمه على التلقين، وغدا العاملون به يؤثرون السلامة. وتقول آن رضوان، المديرية التنفيذية لهيئة فولبرايت في القاهرة، والتي تتابع الوضع الأكاديمي في مصر منذ زمن طويل، إن "المناخ يتسم بالفقر، ولا يقدم حافزاً بشكل يومي.. فالخوف يدفع الناس إلى الاعتقاد بأن من الأفضل استمرار الوضع على ما هو عليه، والحفاظ على الأمور هادئة". ولا يقتصر أثر الإحساس العام باللامبالاة على مستوى التعليم، بل يمتد إلى المجتمع بأسره. فالواجب أن تكون الجامعات بمثابة ساحة لإعداد وتدريب قادة البلاد، ومنتدى لمناقشة الحلول للمشكلات التي تعاني منها. ولكنها في الوقت الراهن تحقق في القيام بكلا الدورين.

ويعرض التقرير الحالي النتائج التي خلصت إليها منظمة هيومن رايتس ووتش من زيارة إلى مصر لإجراء بحوث، استغرقت ثلاثة أسابيع خلال الفترة من ١٢ فبراير / شباط إلى ٥ مارس / آذار ٢٠٠٣، بالإضافة إلى محاورات عبر الهاتف وبحوث في مواد وثائقية خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٥. وقد التقت هيومن رايتس ووتش مع ٢٧ أستاذاً و ١٦ طالباً من القاهرة والإسكندرية، كما اطلعت على مواد منشورة تلخص تجارب كثيرين آخرين. والتقت المنظمة أيضاً مع عدد من مسئولى الحكومة المصرية ومع رقيب حكومي، ونحو ٢٠ من الخامين، والصحفيين، ومثلي المنظمات غير الحكومية، والدبلوماسيين الأجانب الذين تعاملوا مع قضايا الحرية الأكاديمية، وبالإضافة إلى ذلك، راجعت المنظمة القوانين الدولية والمصرية وتاريخ الجامعات المختلفة.

وركزت البحوث على جامعة القاهرة والجامعة الأمريكية في القاهرة، والأولى هي أقدم وأعرق جامعة حكومية في مصر، أما الثانية فهي أقدم وأعرق جامعة خاصة فيها . كما شملت مقابلات المنظمة أشخاصاً من جامعات عين شمس، والإسكندرية، وحلوان ومن ثم، يغطي منظور المنظمة معظم المؤسسات الأكاديمية الشهيرة والتي تحظى بمكانة مرموقة في البلاد. ومنذ زيارة منظمة هيومن رايتس ووتش في عام ٢٠٠٣، اتخذ عدد من الأساتذة والباحثين المصريين بعض الخطوات لتعزيز الحرية الأكاديمية . ففي خريف عام ٢٠٠٣، شكل عدد من أساتذة الجامعات " مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعة – ٩ مارس / آذار". وقد استمدت اللجنة اسمها من التاريخ الذي استقال فيه أحمد لطفي السيد من رئاسة جامعة القاهرة في عام ١٩٣٢ احتجاجاً على قرار الحكومة بفصل العلامة الشهير طه حسين . وعملت هذه المجموعة على التوعية بالافتقار إلى الحرية الأكاديمية، وذلك في احتفالات تقام سنوياً يوم ٩ مارس / آذار ، كما أرسلت خطابات إلى إدارات الجامعات للاحتجاج على تدخلات قسوات الأمن في العملية التعليمية. ومؤخراً نشرت " اللجنة المصرية للدفاع عن الديمقراطية" تقريراً عن انتخابات الاتحادات الطلابية التي أجريت في أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٠٤ في أربع جامعات مصرية . كما نشر الدكتور رؤوف عباس ، أستاذ التاريخ في جامعة القاهرة، سيرة ذاتية تضمنت بعض أحداث التدخل الحكومي في الحياة الجامعية. وتمثل هذه الأعمال مبادرات مهمة من جانب الأكاديميين المصريين دفاعاً عن الحرية الأكاديمية.

وإلى جانب تسليط الضوء على الحالة المثيرة للانزعاج التي آل إليها المناخ الأكاديمي في مصر، يوضح تقرير هيومن رايتس ووتش ما تنطوى عليه القيود المفروضة على الحرية الأكاديمية من انتهاك للقانون الدولي، ذلك أن مبدأ الحرية الأكاديمية مشتق في أحد جوانبه من الحق في التعليم، وهو حق معترف به دولياً يكرسه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي صادقت عليه مصر. وتقول لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إنه ما من سبيل للتمتع بالحق في التعليم إلا إذا كان مصحوباً بضمان الحرية الأكاديمية لأفراد هيئة التدريس والطلاب.

وتشمل الحرية الأكاديمية حقوقاً للأفراد في مجتمع الجامعة، مثل حرية الرأي، والتعبير، وتكوين الجمعيات أو الانتماء إليها ، وحرية التجمع ، والاستقلال الذاتي للمؤسسات الجامعية، التي يجب أن تكون في نجوة من أي تدخل حكومي يعوق رسالتها التعليمية. ومن خلال قمعها المنفشي للحرية الأكاديمية، فإن مصر تنتهك القانون الدولي ، فالحكومة تخنق حرية الأشخاص الذين يسعون للمشاركة ، فرادى أو جماعات، في كافة جوانب الحياة الأكاديمية ، وتحفظ بسيطرتها البوليسية والإدارية والقانونية على الجامعات، مما يسلبها استقلالها الذاتي المؤسسي، ويجب على مصر اتخاذ خطوات لتصحيح هذه الانتهاكات والتجاوزات بالسبل القانونية والإدارية، كما يجب عليها منع الاعتداءات على الحرية الأكاديمية من جانب الأفراد أو الجماعات. ومن جهة أخرى، يجب على المجتمع الدولي إدراك المشاكل العامة التي يعاني منها التعليم العالي في مصر، وإنجاد سبل بناةة للدفع نحو التغيير، ولتن كانت بعض الحالات الجسيمة قد أثارت انتباه العالم الخارجي، فإن الحكومات ووسائل الإعلام الأجنبية لم تفر دائماً بخطورة انتهاكات الحرية الأكاديمية ونفسيها في مصر. ففي تقريرها بشأن حقوق الإنسان عام ٢٠٠٢، على سبيل المثال، نددت وزارة الخارجية الأمريكية بمحاكمة سعد الدين إبراهيم، وما لها من " أثر رادع" على حرية التعبير ، سيد أنها قالت – وجانبها الصواب في ذلك – أن " الحكومة لم تقيد بصورة مباشرة الحرية الأكاديمية في الجامعات" أما تقرير لجنة الحادى عشر من سبتمبر / أيلول الصادر مؤخراً فقد أوصى بأن ترصد الولايات المتحدة أموالاً من أجل " إعادة بناء برامج المنح الدراسية، والتبادل ، والمكتبات " وشراء الكتب الدراسية في العالم العربي. ورغم أن المساعدات المالية لتوفير الموارد، والوسائل التقنية، والمرافق ، والتسهيلات يمكن أن تسهم في إصلاح جوانب النقص القائمة فإن مثل هذه الأموال سوف تذهب هباءً منثوراً ما لم تعالج القيود التي تكبل الحرية الأكاديمية، والتي نعرضها لها بالتفصيل فيما يلي . والأولى بالجهات المانحة الكبرى التي تقدم المعونات لمصر، مثل الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، أن تلم بانتهاكات الحرية الأكاديمية في هذا البلد، وتحيط بها علماً، ثم تستخدم نفوذها للمساهمة في وضع حد لها.